البحث الثالث :

" التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها
(رؤية نقدية) "

إعـــداد :

د/ محمد عبدالرازق إبراهيم ويح

أستاذ أصول التربية المساعد كلية التربية جامعة بنها

" التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية) "

د/ محمد عبد الرازق إبراهيم ويح

- **المقدمة** :

تحتل كل جامعة مكانتها العلمية بين جامعات ومؤسسات التعليم العالي المحلية والعالمية من خلال أطر ومعايير مختلفة، وتُعد الجامعة بمثابة مركز إشعاع للمعرفة والعلم والفكر المستنير، وستظل الجامعة القاعدة الأساسية التي ينطلق منها أداء أي مجتمع ويتطور سواء أكان خدميا أم إنتاجيا، ومن ثم فإن تحديث أداء الجامعة هو الطريق الرئيس لإحداث التنمية الحقيقية في أي مجتمع.

ومع الزيادة المستمرة لحركة التجارة الدولية، وتنامي وتيرة الاستثمار واستقطاب رأس المال في شتى أنحاء العالم، برزت فكرة استحداث أجهزة متخصصة تتركز مهمتها في تصنيف جودة المنتج الاقتصادي وفقا لمواصفات ومقاييس عالمية، وفي هذا السياق ونظرا لما تتميز به صناعة التعليم بوصفها المصدر الرئيس لصناعة رأس المال البشري. ظهرت أجهزة مؤسسية عالمية متخصصة لضبط الجودة والتميز لمدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته، وبالتالي فإن مستوى جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي من الخريجين والخدمات البحثية والاستشارية والتدريبية تعتمد إلى حد كبير على المستوى الذي تحصل عليه الجامعة في التصنيفات العالمية للجودة والتميز على المستوى العالمي(صائغ،٢٠١١، ٢٦).

وفي ظل اهتمام الطلبة بالدراسة خارج أوطانهم خاصة طلبة البلدان النامية ومنها العربية؛ كونهم يسعون إلى البحث عن أفضل الجامعات، لذا فهم يجدون في التصنيفات الدولية للجامعات خير دليل يطمئنون من خلاله إلى صحة اختيارهم، خاصة أنهم يبذلون أموالا لقاء التحاقهم بتلك الجامعات، ومن جهة ثانية أوجدت التصنيفات أدلة حيادية للمقارنة المرجعية لصانعي القرار والمعنيين بالشأن الجامعي في البلدان الساعية لتقوية منظوماتها الجامعية والعلمية،فضلا عن كونها ميدانا للتنافس على الطلبة والمميزين من أعضاء هيئة التدريس(الفيصل،٢٠١١، ٢١).

إن شيوع العولمة وسهولة انتقال الطلبة للدراسة في مختلف دول العالم كان مفتاح التوجه نحو التصنيف العالمي، إذ أوردت نشرة (Educational at OECD's Glance) تقديرات بوجود ٣,٣ مليون طالب يدرسون خارج بلادهم عام ٢٠١٠ وبزيادة ١٠٪ عن عام ٢٠٠٩. وحسب وزارة التعليم الصينية فقد كان عدد الطلبة الأجانب الدارسين في الصين نحو ٢٠ طالبا فقط عام ١٩٥٠، وجلهم من الاتحاد السوفياتي وقتئذ ، في حين ارتفع العدد عام ٢٠٠٩ ل ٢٤٠,٠٠٠ وكانوا من ١٩٠ دولة مختلفة. (OECD ,2011,30)

ولعل من أهم الانعكاسات العلمية لظاهرة العولمة والثورة المعلوماتية والاتصالات بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة بين الجامعات؛ بغرض الوصول إلى

أفضل أداء يمكن أن تقدمه هذه الجامعات انطلاقا من وظائفها الثلاث " التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع" وهذا ما أدى إلى ظهور مؤسسات عالمية تهتم بتصنيف الجامعات عالميا أبرزها جامعة شنغهاي الصينية، وجريدة التايمز اللندنية،ومركز ويبمتركس الإسباني وفقا لمعايير محددة تحددها تلك المؤسسات، أبرزها النشاط البحثي وجودة البرامج التعليمية، والمكانة الدولية في الأوساط الأكاديمية ،وحصول أعضاء هيئاتها التدريسية أو خريجيها على جوائز دولية مرموقة.

ويمثل التصنيف للجامعات أهمية بالغة كونه يعطي الجامعة مؤشراً عن موقعها بين الجامعات العالمية وفقا للمعايير التي بنيت عليها هذه التصنيفات ولقد سعت الجامعات العالمية سعيا حثيثا لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير التصنيفية للجامعات العالمية لتحسين بيئتها التعليمية، ولتمكين طلابها من الإجادة في مجالات العمل المختلفة والمسابقات العلمية الدولية،وتحسين أداء أعضاء هيئاتها التدريسية في التعليم والبحوث العلمية وتقديم الاستشارات وخدمة المجتمع، وعكس إنجازاتها العلمية من خلال نشر بحوثها في المجلات والدوريات العلمية الرصينة، وحصد الجوائز العلمية وغيرها،لجذب الكثير من الاستثمارات لدعم أنشطتها العلمية وجذب أفضل الطلبة للالتحاق ببرامجها بوصفها مراكز إشعاع فكري وعلمي متميزة.(الجامعة الأمريكية،٢٠١٢، ٣).

وتتعدد التصنيفات العالمية للجامعات ؛فمنها ما يركز على جودة التعليم،ومنها ما يركز على المخرجات الشاملة، وبعضها يركز على مخرجات البحث العلمي وتوظيف الخريجين، وأيا كان نوع التصنيف والمعايير التي تستخدم فيه؛ فإن النهاية هى مجمل التقييم العام لدور الجامعة في إحداث تغيير يقود الى الرقي والتقدم المجتمعي ومدى تأثير هذه الجامعات في العديد من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.

ويندرج تصنيف الجامعات في إطار التقييم المؤسسي ؛ فتقييم المؤسسة أو تقييم برامجها يكشف عن مكامن قوتها وضعفها ويبين موقعها بالمقارنة مع المؤسسات أو البرامج الأخرى ، لذلك قيل إن تصنيف الجامعات وُجد ليبقى. وأن ما يؤكد الحاجة إلى التصنيف الازدياد المضطرد في عدد السكان ، وازدياد أعداد الكليات والجامعات وتنوع أساليب التعليم عن قرب وعن بعد ،فضلا عن أننا نعيش في عصر القياس والتقييم والتنافس والانفتاح على العالم .

وقد صدرت في الآونة الأخيرة تصنيفات عدة لأفضل الجامعات في العالم ، لم تكن أي جامعة عربية من ضمنها ، وهذا أدى لتساؤلات في الأوساط الأكاديمية والعلمية ،أهمها لماذا لم تشتمل تلك التصنيفات على أي جامعة عربية ؟ وأين مكمن الخلل الذي تسبب في خروجها من تلك التصنيفات ؟ الأمر الذي يترتب عليه ضرورة معرفة معايير ومؤشرات نظم التصنيف العالمية ، ونقدها ، ومعرفة موقع الجامعات العربية من تلك التصنيفات ، والوصول الى مقترحات تسهم في تحسين ترتيب الجامعات العربية في تلك التصنيفات .

- **مشكلة البحث** :

في ظل المنافسة القوية بين الدول الغربية والآسيوية على تبوء الصدارة في مجال "اقتصاد المعرفة"، لم يعد ممكنا تجاهل نظم تصنيف الجامعات على مستوى العالم باعتبارها أداة لتحقيق مكاسب على أكثر من صعيد، إذ صارت تدعم "القوة الناعمة" للبلد الذي يضم جامعات متقدمة في هذا التصنيف، حيث تزيد من هيبة هذا البلد بين سائر البلدان، وتعلي من قدر وسمعة هيئة التدريس به ، كما تسفر عادة عن زيادة في المنح والمساعدات المالية الموجهة للجامعة صاحبة التصنيف المتقدم، فضلا عن زيادة إقبال الطلاب الأجانب على الالتحاق بهذه الجامعة.

وحرصا على الدخول بقوة في هذا السباق التصنيفي، شهدت العديد من الجامعات بالعالم في السنوات القليلة الماضية تغيرات جذرية سواء على مستوى آليات التشغيل وانتقاء الطلاب والتمويل ،فضلا عن المواد التي تدرس بها وطرق الحصول على الشهادة الجامعية، إلا أنه بتتبع موقع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية اتضح أنه ضعيف جدا، ويرجع ذلك إلى عدة مشكلات تواجهها أهمها: ضعف استقلالية الجامعات في التعليم والبحث العلمي، تكديس الطلبة وسياسات القبول المفتوح، وانخفاض نسبة الإنفاق وتوفير الموارد ، وضعف البنية التحتية للجامعات العربية من مكتبات ومختبرات وغير ذلك، وضعف منظومة البحث العلمي، وتراجع مستوى المناهج والبرامج الدراسية وتقادمها .(تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ ، 56)

ومع حلول عام 2008 أطل العالم على التصنيف الدولي الصادر عن جامعة شنغهاي والذي وضع جامعة القاهرة وهى من أعرق الجامعات العربية في ذيل التصنيف، ونتيجة لهذا الحدث تحرك الجميع بغية وضع آليه لانتشال الجامعات العربية من ذيل التصنيف(عبدالحميد،٢٠١٢، ٢٠٦).

ويشير (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٨) إلى أن هناك جوانب ضعف في الجامعات العربية تؤدي إلى عدم ظهورها في قوائم التصنيفات العالمية، ويذكر في هذا الصدد النقص في عدد أبحاث أعضاء هيئة التدريس المنشورة عالميا، وانخفاض عدد الدوريات العلمية العربية إذ لم يتجاوز عددها (٥١٤) دورية عام ٢٠٠٨ مقابل (١٣٨٨٣) دورية في اليابان وحدها على سبيل المثال،كما يشير التقرير أيضا إلى أن الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية يصل متوسطه إلى 0.2% ،مقارنة بنحو 1.4% كمتوسط عالمي،يضاف إلى ماسبق قلة عدد مراكز البحوث في الدول العربية، حيث بلغ عددها نحو (٥٥٠) مركزا عام ٢٠٠٨ منها (١٠٤) مركز في مصر، وهو عدد متواضع جدا إذا ما قورن بالمراكز البحثية الموجودة في اليابان والدول الغربية.

وفي تقرير (للبنك الدولي،٢٠١٠) أشار إلى أن أنظمة التعليم العالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص تواجه ضغوطا بسبب وجود فجوة ما بين المهارات التي تسعى إليها أسواق العمل والمهارات التي يكتسبها

خريجو التعليم العالي، فالجامعات العربية في حاجة ماسة إلى الابتكار ؛كي توفر تعليما يمكن خريجيها من أن يصبحوا منافسين ومساهمين في النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم .

وتوصلت (الأحمدي،٢٠١٣) إلى وجود علاقة عكسية بين قيد الطلبة السعوديين وبين ترتيب الجامعات في تصنيفي شانغهاي، وكيو إس (QS) ، في أربع دول هى: امريكا، وكندا، وبريطانيا، واستراليا، وأن هناك صعوبات تحول بين الطلبة السعوديين وحصولهم على تعليم عالي الجودة ومن أهمها: افتقار موقع وزارة التعليم العالي السعودي إلى وجود قاعدة بيانات تفصيلية دقيقة ومحدثة عن الجامعات ذات الترتيب المتقدم في التصنيفات العالمية.

ويظهر في معظم التصنيفات العالمية للجامعات الغياب شبه التام للجامعات العربية عن المراكز المتقدمة أو المتوسطة عدا جامعة او اثنتين فقط، ففي تصنيف كيو إس (QS) نالت جامعة الملك سعود المرتبة ال (٢٤٧)في عام ٢٠٠٩،وتقدمت إلى المرتبة ال (٢٢١) في العام ٢٠١٠، وكذلك تحسن وضع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن من المرتبة ال (٢٦٦) في عام ٢٠٠٩، إلى (٢٥٥) في عام ٢٠١٠، في حين جاءت جامعة القاهرة في فئة المرتبة من(٤٥٠- ٥٠٠) وحلت الجامعات العربية في " تصنيف شانغهاي" في مراتب أكثر تأخرا ، فجاءت جامعة الملك سعود في المرتبة ال (٣٩١)، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة ال (٤٨٠)، وجامعة القاهرة في المرتبة (٤٠١- ٥٠٠).(وزارة التعليم العالي،٢٠١١، ١)

وتوصلت(صقر،٢٠١١، ٦٠. ٦١) من خلال استطلاع آراء (٢٠) عشرين أكاديميا عربيا من جامعات عربية مختلفة عن آرائهم في أسباب تراجع ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات إلى أن الافتقار للحرية الأكاديمية في الجامعات العربية جاء في مقدمة الأسباب، تلاه ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، وقصر عمر الجامعات العربية في بعض الأحيان،ورأى (١٦) ستة عشر أكاديميا أن هناك أسبابا منهجية وثقافية مرتبطة بالتصنيفات العالمية للجامعات نفسها قد أسهمت في عدم حصول الجامعات العربية على نتائج جيدة أهمها: غياب المشترك الثقافي واعتماد التصنيفات على اللغة الإنجليزية بصفة أساسية.

ويؤكد ما سبق ألتباخ (Altbach,2011,11) بقوله: "إن التصنيفات تتحيز للجامعات التي تستخدم اللغة الإنجليزية، فعلى سبيل المثال يستخدم أكبر عدد من الدوريات العلمية في قواعد البيانات باللغة الانجليزية، ومن السهل على الأساتذة الذين تمثل اللغة الإنجليزية لغتهم الأصلية الوصول إلى الناشرين والدوريات العلمية ذات المكانة المرموقة".

من هنا نبعت مشكلة البحث الحالية لمعرفة موقع الجامعات العربية ضمن التصنيفات العالمية، ورصد أهم أسباب غياب معظمها عن تلك التصنيفات،ووضع رؤية نقدية للتصنيفات العالمية للجامعات ، والتوصل لمقترحات تسهم في تحسين تصنيف موقع الجامعات العربية.

- **أسئلة البحث** :

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ما المنطلقات التي تقوم عليها التصنيفات العالمية للجامعات؟
- ما أهم التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير التي تعتمد عليها؟
- ما أوجه النقد لنماذج تصنيف الجامعات عالميا؟
- ما موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية ؟
- كيف يمكن تحسين مستوى ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية؟

- **أهداف البحث** :

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على أبرز التصنيفات العلمية للجامعات والمعايير التي اعتمدت عليها، مع تقديم رؤية نقدية لها، ورصد موقع الجامعات العربية من تلك التصنيفات؛ بغية تقديم مجموعة من المقترحات يمكن أن تساعد في تحسين ترتيب الجامعات العربية في هذه التصنيفات.

- **أهمية البحث** :

ينظر إلى أنظمة تصنيف الجامعات على أنها عنصر مساعد للطلاب في عملية اختيار الجامعة المناسبة للالتحاق بها، ولأرباب العمل في عملية انتقاء الخريجين وتوظيفهم في مؤسساتهم، وللحكومة وصانعي السياسات في تقييم جودة مؤسسات التعليم العالي ومستواها العالمي، ولمؤسسات التعليم العالي في المساعدة على تقييم أدائها مقارنة ببقية المؤسسات.

ويعد هذا البحث خطوة نحو إلقاء الضوء على قضية تصنيف وترتيب الجامعات عالميا، والاستفادة من معايير ومؤشرات مؤسسات التصنيف ،إذ أن موقع الجامعة في قوائم التصنيف يدل على مدى تطورها وكفاءتها، ونظرا لما تسجله الجامعات العربية من غياب أو تراجع عن الساحة العالمية من خلال هذه التصنيفات وجب الكشف عن أهم الاختلالات التي أدت إلى هذا الغياب أو التراجع بهدف معالجتها وضمان ترتيب متقدم في قوائم تصنيف الجامعات العالمية في ضوء المقترحات التي سوف يتوصل إليها البحث الحالي.

- **منهج البحث** :

استخدم البحث المنهج الوصفي، لمعالجة مشكلة البحث من وصف وتحليل لقضية التصنيف العالمي للجامعات من حيث المفهوم والأهداف والأهمية، مرورا بالتصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها ، وانتهاء بوضع مقترحات لتحسين ترتيب الجامعات العربية عالميا. إضافة الى استخدام المنهج النقدي في طرح رؤية نقدية للتتصنيفات العالمية للجامعات باعتباره طريقة لتحليل الظواهر وتفسيرها بقصد تغيير المفاهيم السابقة بمفاهيم جديدة ، من خلال التفاعلية ومراجعة المنطلقات والبيانات التي يسير عليها تحليله وتفسيره؛حيث إن المنهج النقدي يحمل في طياته عملية التغيير و التطوير .

- **حدود البحث** :

اقتصر البحث على (٤) أربعة تصنيفات عالمية للجامعات وهي: تصنيف جامعة شانغهاي Shanghai Jiao Tong Universit ، وتصنيف التايمز كيو

اس Times - QS و تصنيف التايمز Times Higher Education ، وتصنيف الويبمتركس Webometrics ،واختار الباحث هذه التصنيفات دون غيرها لما لها من ذيوع وشهرة في الأوساط الأكاديمية العالمية. وسوف يقتصر البحث على الجامعات العربية التي ورد ذكرها في التصنيفات العالمية السابقة.

- **المحور الأول** : **المنطلقات التي تقوم عليها التصنيفات العالمية للجامعات** :
- **أولا** : **التطور التاريخي لترتيب وتصنيف الجامعات** :

يمكن إرجاع تاريخ ظهور نظم التصنيف إلى عام ١٨٦٥ حيث ظهرت من الدراسات الاوربية التي هدفت إلى معرفة ما إذا كانت البيئة أو الوراثة عاملا حاسما في إنتاج الرجل العبقري، حيث حاولت تقييم جودة المؤسسات وباحثيها في العلوم والطب، وقد أثرت النتائج على تفكير التربويين بشأن تقييم الجودة، وظهر من وقت لآخر خلال القرن العشرين العديد من أنظمة التقييم والتصنيف للمؤسسات التعليمية (Ismail,2008, 2)

وتعد الولايات المتحدة أول دولة خاضت غمار هذه التجربة سنة (١٩٨٣) وذلك حينما نشرت صحيفة (U.S News & World Report) أول تصنيف للجامعات تحت عنوان Rating of Colleges ، واستمرت هذه الصحيفة بإصدار تصنيف سنوي للجامعات والكليات الجامعية منذ ذلك الحين . وفي إصدارها للعام ٢٠١٢،صنفت الصحيفة (١٦٠٠) كلية وجامعة في الولايات المتحدة .(Sanoff,2007,9)

ويوجد تصنيف للجامعات البحثية في الولايات المتحدة The Top American Research Universities التي يزيد إنفاقها في الأبحاث المدعومة من الحكومة الفيدرالية على ٢٠ مليون دولار أمريكي ويتولى إصدار هذا التصنيف برنامج لومباردي Lombardi Program(Lombardi & others, 2005 ,28-36) . ويوجز راوهرجرز (Rauhvargers.2011.19) التسلسل الزمني لأنشطة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية في الجدول التالي:

جدول (١) : التسلسل التاريخي لأنشطة تصنيف الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية

السنة	النشـــــــــــــــــــــاط
١٨٧٠-١٨٩٠	نشر التقرير السنوي للبيانات الإحصائية لتصنيف المؤسسات التعليمية من قبل اللجنة الوطنية للتعليم.
١٩١٠	إنشاء رابطة الجامعات الأمريكية للتصنيف.
١٩١٠-١٩٣٣	(جيمس كاتلي James Catelli) واحد من أوائل علماء النفس الأمريكيين وأستاذ في جامعة ولاية بنسلفانيا ثم كولومبيا نشر في مجلة" رجال العلوم الأمريكيين" تصنيف المؤسسات على أساس عدد العلماء البارزين بالمؤسسة، ونسبة العلماء في المؤسسة إلى العدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس.
١٩٥٧	قام (تشيسلي مانلي Chesly Manly) من ولاية شيكاغو بنشر(٦) تصنيفات مختلفة: أفضل ١٠ جامعات، التعليم المختلط، كليات ومعاهد الرجال، كليات ومعاهد النساء، كليات القانون، كليات الهندسة.
١٩٥٩	قام (هيوارد كانيستون Hayward Keniston) من جامعة ولاية بنسلفانيا بنشر تصنيف أفضل ١٥ جامعة في عدد من التخصصات.
١٩٦٦	قام (آلن كارتر Allan Cartter) من المجلس الأمريكي للتعليم بنشر تقييم جودة الدراسات العليا في ١٠٦ مؤسسة جامعية.
١٩٧٣-١٩٧٥	قام (بلاو ومارغوليس Blau and Margulies) بإجراء تصنيف للمدارس المهنية.
١٩٨٢	قيام الأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم (NCSC) بتقييم بحوث وبرامج الدكتوراه في الولايات المتحدة.
١٩٨٢	بداية تصنيف الجامعات.

أما التجربة البريطانية فقد بدأت سنة ١٩٩٣ عندما نشرت صحيفة Times أول قائمة تصنيفية للجامعات البريطانية ، وتتولى حاليا هذه الصحيفة وملحقها الأسبوعي للتعليم العالي The Times Higher Education Supplement نشر هذه القوائم سنويا (Jobbins ,2002 , 383) . وتصدر صحف بريطانية أخرى مثل , Guardians , Financial Times Daily Telegraph تصنيفات أخرى للجامعات البريطانية ، وتستقي جميع الصحف بياناتها من مصادر موثوقة مثل وكالة الإحصاء للتعليم العالي (HESA) ووكالات التمويل الوطنية ، ووكالة ضمان النوعية (QAA) (Eccles,2002:423).

ويوجد في ألمانيا نحو (٩٠٠٠) برنامج مانح لدرجات علمية ، وكانت مجلة دير شبيجل الألمانية Der Spiegel أول من بادرت بتصنيف الجامعات الألمانية سنة ١٩٨٩ . وفي حقبة التسعينيات ؛ ساهمت صحفا أخرى في تصنيف مؤسسات التعليم العالي ، واقتصر بعض هذه الصحف على التصنيف حسب برنامج معين ،وقد بدأ مركز تطوير التعليم العالي The Center for Higher Education Development في تصنيف مؤسسات التعليم العالي وذلك بعد سنتين من التحضير وبالتعاون مع المؤسسة الوطنية لفحص الخدمات والسلع التي تدعى Stiftung Watest . ومنذ سنة ١٩٩٩ ، فإن تصنيف الجامعات ينشر بالتعاون مع مجلة دير شتيرن Der Stern الإخبارية الأسبوعية حيث يقوم مركز تطوير التعليم العالي والمؤسسة الوطنية لفحص السلع والخدمات بالتصنيف في حين تتولى مجلة Stern Der التسويق والتوزيع (Federkeil, 2002 : 389-390) .

وبلغ عدد الجامعات في اليابان بموجب إحصاء ٢٠٠٢ نحو ٦٨٦ جامعة تمنح درجة البكالوريوس، من بينها ٩٩ جامعة حكومية ، و ٧٥ جامعة عامة محلية ، و ٥١٢ جامعة خاصة ، وبلغ عدد طلبة الجامعات الذين يتلقون علومهم في الجامعات الخاصة ٧٣,٥٪ ، وبدأ تصنيف الجامعات في اليابان سنة ١٩٩٤ . وتقوم بهذه المهمة إحدى أبرز الصحف اليابانية وتدعى أشاهي شيمبون Asahi Shimbun (Kobayashi , 2010,168) .

واستشعرت روسيا الحاجة إلى تصنيف الجامعات و قد بدأ يظهر هذا التصنيف في وسائل الإعلام مثل صحيفة Career Journal . وفي سنة ٢٠٠١ طرحت وزارة التربية الروسية نموذجا تصنيفيا للجامعات يأخذ في الاعتبار الطلبة الذين يتقدمون بطلبات التحاق إلى مؤسسات التعليم العالي ، والمشغلين المتوقعين لخريجي الجامعات ، وأخيرا الدولة (Filinov & Ruchkina, 2002:407)

وفي عام ٢٠٠٣ أقدمت جامعة شانغهاي Shanghai Jiao Tong في الصين على إصدار أول تصنيف عالمي للجامعات يعرف اختصارا باسم " أروو (ARWU) وقوبل هذا التصنيف بمتابعة ونقد من قبل الأكاديميين، ودفع الإقبال الإعلامي الكبير الذي حظى به من وسائل الإعلام مؤسسات أخرى إلى إصدار تصنيفات عامية مشابهة، ففي عام ٢٠٠٤ ظهر في بريطانيا تصنيف التايمز للتعليم العالي (Times Higher Education)، بالتعاون مع مؤسسة " كيو إس" (QS)، ثم انفصلتا في عام ٢٠٠٩؛ لتصدر كل منهما تصنيفا منفصلا لجامعات العالم، ثم

ظهر التصنيف الأسباني" ويبمتركس " (Webometrics) ، والذي يقيس أداء صفحات" الإنترنت" التابعة للجامعات من حيث شهرتها على الشبكة العنكبوتية ومدى تمثيلها للنشاط الأكاديمي للجامعة (حميض، ٢٠١١، ٥٣).

- **ثانيا : مفهوم تصنيف الجامعات :**

لايوجد اتفاق محدد حول تعريف تصنيف الجامعات، بسبب اختلاف نظرة المفكرين والباحثين، إلا أنه توجد تعريفات متعددة للتصنيفات تتمثل في الآتي:

أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من المجالات التي تم تقييمها من خلال معايير مختلفة مما يوفر وضعا أكثر شمولية للأشياء ويجعل تنظيمها تنازليا من الأفضل إلى الأسوأ مهمة أكثر سهولة (Siwinski, 2002:399) .

ويعرف التصنيف في إطار التعليم الجامعي بأنه طريقة لجمع المعلومات لتقييم الجامعات والبرامج الأكاديمية، والبحث والنشاطات العلمية لتوفير التوجيه لجماعات مستهدفة محددة، مثل الطلبة الذين أنهوا دراستهم المدرسية ويريدون الالتحاق بالجامعة ، أو الطلبة الذين يريدون تغيير تخصصاتهم أو جامعاتهم ، أو أعضاء من طاقم إدارة القسم أو الجامعة الذين يريدون معرفة نقاط قوّتهم وضعفهم حتى يبقوا في وضع تنافسي (Federkeil, 2002:389)

ويعرف (Ismail,2008, 2) بأنه: قائمة من المؤسسات الأكاديمية المرتبة بناء على مكانتها التي تتحدد على أساس مجموعة من العوامل المحددة(المعايير) ،حيث ينظر إليها بموضوعية كمؤشر لجودة المؤسسات على أساس مجموعة من البيانات الإمبيريقية أو الرأي المنبثق من الدراسات المسحية المختلفة للباحثين والأكاديميين، والخريجين ،والطلاب الحاليين والمتوقع التحاقهم مستقبلا،والعاملين من خريجي المؤسسة، والمنشورات البحثية وأدلتها.

كما يعرف التصنيف أيضا بأنه: نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي. وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو الاستبانات التي توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني أو غير ذلك من المعايير. (Kobayashi.2010.169)

ويرى الباحث أن تصنيف الجامعات عبارة عن : قوائم بأسماء الجامعات أو ما يعادلها من مؤسسات التعليم العالي مرتبة ترتيبا تنازليا، ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ومبني على إحصائيات عامة أو تغذية راجعة من أكاديميين عالميين، أو طلبة في تلك المؤسسات، أو خريجين منها، أو من مؤسسات يعمل بها خريجوها.

- **ثالثا : أهداف تصنيف الجامعات :**

لتصنيف الجامعات عالميا أهداف يسعى إلى تحقيقها تتمثل في (Wang, and. Cheng, &Liu,2012,2):

- تزويد المجتمع بمركز المؤسسة الأكاديمية مقارنة بالآخرين.
- تشجيع الجامعات للتطوير المستمر.

- تحسين التنافس الإيجابي بين الجامعات.
- إدراك البعد التمويلي وأهميته في موازنة الجامعات.
- استقطاب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للالتحاق بالجامعات.
- مساعدة الحكومات وسلطات الاعتماد بأمر التقييم..
- التعرف بطبيعة المؤسسة التعليمية والأخذ في الاعتبار رسالتها وأهدافها.
- قياس المخرجات اعتمادا على المدخلات.
- استخدام مقاييس الجودة وأخذ رأي النظراء وخبراء الجودة.
- توضيح كل الطرق المستخدمة في عملية الترتيب للمستفيدين؛ وكيفية عرض النتائج المستخلصة.

- **رابعا : الجودة والتصنيف الدولي للجامعات :**

يرتبط تصنيف الجامعات ارتباطا وثيقا بالنوعية ، فالفئة المستهدفة سواء أكانت الطلبة الراغبون في الالتحاق بالجامعة، أم أولياء الأمور، أم وزارة التربية والتعليم العالي، أم الحكومة عموما ،أو الجهات المشغلة تريد التعرف على الجامعات المميزة والجامعات المتوسطة ،والجامعات الضعيفة ، والهيكلية الترتيبية أو العنقودية تبرز الجامعات المميزة المتفوقة أولا، ومن ثم الأقل تميزا،وهكذا، والمؤشر الذي يتناول نسبة عدد الأساتذة إلى عدد الطلبة يشير إلى الرعاية والخدمة العلمية التي تتوافر عند الطلبة إذا كان للأستاذ الواحد ثمانية طلاب ، أما إذا كانت النسبة ١ : ١٠٠ فإن الطلبة ينالون رعاية وخدمة علمية أقل كثيرا ، والجامعة التي تأخذ المرتبة الأولى أو التي تصنف ضمن المجموعة المتميزة والممتازة فإنها جامعة نوعية في قوتها العلمية والإدارية .

وتتضح ملامح العلاقة الوثيقة بين الجودة والتصنيف الدولي للجامعات في الأمور التالية (الفيصل،٢٠١١، ٢٠):

- أن الجودة خيار لابديل عنه في إمكانية استمرار ونمو الجامعات في ظل التنافسية واستحقاقاتها.
- أن الجودة في ممارساتها وتطبيقاتها تقود إلى تطوير التكوينات التنظيمية الجامعية وممارسات العمل الجامعي وطرح قيم جديدة في العلاقة بين الأطراف.
- أن المستهدف/ المستفيد هو الطالب متلقيا للمعرفة والخدمة، والمؤسسات الاقتصادية والخدمية أو غيرها مستخدمين لمخرجات الجامعة والمجتمع مستفيدا من الخدمة.
- أن الجودة تعد قوة دافعة ومحركة للأداء الاستراتيجي للجامعة.
- أن المقارنة المرجعية تعد منهجا للتطوير والتحسين والجودة ،وبالتالي فإن مناهج تصنيف الجامعات تقع على نفس المحور بالضرورة.
- ومن هنا يمكن القول أن ترتيب الجامعات في مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية يتم وفقا لمستوى جودة مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها.

- **المحور الثاني : التصنيفات العالمية للجامعات :**

أصبح التصنيف عملية ذات أهمية عالية للجامعات، وللعديد من المستفيدين من نتائجه، وتتأثر إدارة الجامعة المنشغلة بإعداد الأهداف المؤسسية والعملية بنتائج التصنيف؛ حيث تؤثر على عملية التدويل الأكاديمية التي تشجع على

التنقل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتؤكد بالتالي على الحاجة إلى المقارنة العالمية لنظم التعليم العالي ،والبرامج الدراسية، والدرجات العلمية، وقد ثبت ان التصنيف يعزز المنافسة الدولية بين الجامعات، من اجل إيجاد بيئة تعليمية جاذبة متعددة الثقافات، والاتجاه نحو التعاون بين الجامعات، والأهم من ذلك فرصة لتحسين ومعالجة مواطن الضعف لدى الجامعات(Ismail,2008, 3) .

وظهر في العالم مؤخرا العديد من القوائم التي تشتمل على ترتيب عالمي للجامعات والتي تصدرها جهات مختلفة وتتباين فيما بينها في المعايير التي يتم بناء عليها إجراء الترتيب، إذ يتم الترتيب في عدد من هذه القوائم المعلنة طبقا لبعض معايير الجودة القابلة للقياس، ويتم في أخرى بناء على بعض الإحصائيات أو استطلاع رأي الأكاديميين أو الطلاب أو غيرهم من الفئات المشاركة وـ أو المستفيدة من العملية التعليمية، وتضع معظم هذه القوائم معايير ومؤشرات عديدة بوجه خاص لقياس جودة وكفاءة الإنتاج العلمي للجامعات من النواحي الكمية والكيفية المتمثل في الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات دولية والمساهمات المختلفة في المؤتمرات والندوات العلمية والرسائل والتقارير العلمية.

وتتعدد التصنيفات العالمية للجامعات وتتباين وفقا لأهدافها، أو شمولية معاييرها ، وسمعتها العالمية،وسوف يتم التركيز على أهم التصنيفات العالمية للجامعات ذات العلاقة بجامعات الدول العربية والتي حددها البحث الحالي في (٤) أربعة نماذج تتمثل في الآتي:

- **أولا** : **تصنيف جامعة جايو تونج شانغهاي**: Shanghai Jiao Tong University

يُعد هذا التصنيف أكثر التصنيفات انتشارًا وقبولا في الأوساط الأكاديمية والمعروف اختصارا باسم Academic Ranking of World (ARWU) Universities ،وتقوم بإجرائه(جامعة شنغهاي جياو تونغ)، وقد كان هذا الترتيب مشروعًا صينيًا ضخمًا لإعداد ترتيب مستقبل الجامعات حول العالم وكان يهدف في بدايته إلى قياس الهوة بين الجامعات العالمية والمرموقة في العالم التي تعتني بالبحث العلمي وبين الجامعات الصينية، ولكنه انتشر بعد ذلك واكتسب سمعة عالمية خصوصاً بعد أن قامت بعض المجلات العالمية مثل مجلة الإيكونيميست البريطانية بنشر نتائجه بصفة دورية، وقد وضع الترتيب على الإنترنت منذ يونيو 2003 ، ويقوم بالتركيز على أفضل 500 جامعة في العالم (Marginson,2007,132)

ويستند هذا التصنيف إلى معايير موضوعية جعلته مرجعًا تتنافس الجامعات العالمية لاحتلال موقعًا بارزًا فيه، وتشير إليه كأحد أهم الترتيبات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ويقوم هذا التصنيف على فحص (2000) جامعة في العالم من أصل قرابة (١٠٠٠٠) جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، ومن ثم يتم ترتيب (١٠٠٠) جامعة منها وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز في أفضل (٥٠٠) جامعة، وتنشر هذه

الجامعة قائمة بأفضل 500 جامعة في شهر سبتمبر من كل عام. (هادي،٢٠١٠، ٢٣).

ويدعي التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) بأنه يستخدم معايير موضوعية قابلة للمقارنة دوليا، ويعطي بيانات متاحة علنا وقابلة للتحقق، وعلى عكس نظم التصنيف الاخرى فإن بيانات التصنيف الأكاديمي لجامعات العلم لايتم طلبها من الجامعات المتنافسه، ولكن يتم جمعها من المواقع الخاصة بهم على الانترنت، ويتم اختيار هذه الجامعات التي يوجد بها أشخاص حاصلين على جائزة نوبل، او ميداليات المجال، او باحثين مشهورين على مستوى عال، او ممن لديهم بحوثا منشورة في مجلة" الطبيعة والعلوم"، او عدد كبير من البحوث المصنفة في دليل الفهرسة من قبل "Thomson" . (Ismail,2008, 7-8)

- **منهجية التصنيف** :

اعتمدت جامعة شنغهاي هذا التصنيف العالمي على أساس أربعة معايير تتضح في الآتي (Liu and Cheng,2005,131-132) :

- المعيار النوعي للتعليم (جودة التعليم) ويتم تقييمه من خلال أعداد خريجي الجامعة ممن فازو بجائزة (نوبل)، أو ميداليات وجوائز مرموقة في مختلف التخصصات، ويخصص له (١٠ ٪).
- المعيار النوعي لأعضاء هيئة التدريس: ويتمثل في عدد الأعضاء الحاليين ممن فازو بجوائز (نوبل)، وميداليات التخصصات العالمية المختلفة، ويخصص له(٢٠٪) وكذلك عدد البحوث الأكثر ورودا في إحدى وعشرين قاعدة أبحاث علمية، ويخصص له(٢٠٪).
- معيار المخرجات البحثية : ويتحدد من مجمل الأبحاث المنشورة في دوريات مجلتي العلوم والطبيعة(٢٠٪)، وذلك خلال آخر خمس سنوات تسبق التصنيف، وكذلك عدد المقالات والبحوث المذكورة لكل جامعة في الأدلة العالمية للبحوث الأساسية.(٢٠٪).وتعتمد البحوث في السنة التي تسبق التصنيف.
- معيار مستوى الأداء الأكاديمي العام للجامعة: ويتم حسابه من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة.والامكانات البشرية المتوافرة للجامعة من أعضاء هيئة تدريس، وإداريين، وقوى بشرية أخرى، إضافة إلى الإمكانات المادية المتمثلة في المباني الدراسية، والمعامل، والملاعب، والمساحات الخضراء، وجميع الامكانات المتاحة للجامعة. ويخصص له نسبة ١٠٪ .

ويتم جمع بيانات ومؤشرات التصنيف الاكاديمي لجامعات العالم (ARWU) من المصادر التالية (Ismail,2008, 9):

- الحاصلون على جائزة نوبل . www.nobelprize.org
- ميداليات المجالات . www.mathinion.org/medals
- الباحثون المشهورون على مستوى عال . www.isihighlycited.com

- البحوث والمقالات المصنفة في دليل الفهرس الموسع للعلوم ودليل فهرس العلوم الاجتماعية .www.isiknowledge.com

- **ثانيا : نموذج تصنيف كيو اس البريطاني (التايمز** Times-QS) :

تُصدر المؤسسة البريطانية(التايمز) Times Higher Education بالتعاون مع شركة Quacquarelli Symonds QS التي تأسست عام ١٩٩٠م، وهى شركة تعليمية مهنية، تقريرا سنويا تصنف فيه أكثر من (٣٠،٠٠٠) جامعة حول العالم مرتبة حسب معايير أكاديمية وعلمية؛ وهذا التصنيف جزء من عملها؛ تهدف منه إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي، والحصول على معلومات من برامج الدراسة في مختلف الجامعات وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية،وعمل مقارنة لأفضل (٥٠٠) جامعة في العالم ، لإصدار دليل للجامعات يساعد الطلاب وأولياء الأمور وكذلك الشركات المهنية على معرفة أفضل الجامعات الدولية، وقد أصدرت الشركة أول قائمة تصنيفية لها عام (٢٠٠٤)، بالشراكة مع مجلة(التايمز) للتعليم العالي، وقد استمرت الشراكة حتى عام ٢٠٠٩،ليستقل كل منهما بتصنيف جديد عام ٢٠١٠ (Rauhvargers,2011,28)

ويهدف تصنيف التايمز كيو إس (THE - QS) إلى تحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقى من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوى عالمي، ومقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن أرقى الجامعات العالمية وحقق تصنيف (التايمز كيو إس) العالمي للجامعات شهرة دولية بين مؤسسات التعليم والبحث العلمي، وذلك من خلال اعتماده على معايير تقييميه تتناول الهيكلية البنيوية لكل من هذه الجامعات، وما يميز هذا التصنيف أنه لا يتناول مؤشرات سطحية قدً تُخفي أكثر مما تُبدي من الأوضاع المركبة داخل كل جامعة، بل يتعمق في تناوله تحليل مقومات هذه الجامعات إلى تقييم مستوى التعليم الذي تقدمه الجامعات المصنفة، وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقيةٍ وتوصيف قدرات خريجيها في المراحل التعليمية الأساسية والعليا، بالإضافة أيضا إلى موقعها الدولي (Baty,2010,149)

ويعتمد هذا التصنيف في جمع البيانات على ملء الجامعات المهتمة بالتصنيف استبيانا على الإنترنت لتوفير المعلومات . الإحصاءات المطلوبة للمرة الاولى وتحديثها للسنوات اللاحقة، ويطلب التصنيف أيضا قوائم مفصلة للمنتسبين الجدد وأصحاب العمل لخريجي الجامعة لإجراء دراسة مسحية دون إشراك الجامعات، ويجري أيضا استعراض الزملاء Peers' review بشكل مستقل دون الإشارة او ذكر أي معلومات للجامعات التي يجرى تصنيفها، وقد تحول تصنيف التايمز- كيو إس QS.THE منذ العام ٢٠٠٧ من دليل الفهرسة الأكاديمية وخدمات البحث (ISI Web) إلى (Scopus) وهى اكبر قاعدة بيانات عن استعراض الزملاء، وجودة مصادر الانترنت باستخدام ادوات ذكية لتتبع وتحليل وعرض البحوث؛ من اجل الحصول على معلومات حول عدد الأوراق البحثية المنشورة وأدلتها، ومن اجل حساب جميع البحوث المنشورة مع الإصدارات المختلفة مع مراجعها . (Ismail,2008, 6)

وفي سبيل وضع المعايير في شكل متغيرات يمكن قياس مؤشراتها، حدد التصنيف أوزانا لأدواته الرئيسة في تقييم الجامعات، تتضح في الآتي (Huang ,2011,10).:

- تقويم النظير Academic Peer Review :ويخصص لهذا المؤشر وزنا قدره(٤٠٪)، وتُستخلص نتيجته عبر توزيع استبانات تُستطلع من خلالها آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم، يقومون بتقييم البرامج الأكاديمية لكل جامعة في خمس مجالات أساسية: العلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، والعلوم الحيوية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية. ولا يسمح للمشاركين بتقييم جامعاتهم التي يعملون فيها، وتطبق الأوزان من الناحية الجغرافية وذلك لضمان الانتشار، والعدالة، والدقة.

ومن أهم المؤشرات التي يستند إليها الخبراء للحكم على هذا المعيار ما يلي:

- ✓ البعثات الخارجية للجامعة.
- ✓ قبول المبتعثين من خارج الدولة.
- ✓ إدارة مشاركات علمية عالمية" مؤتمرات. ورش عمل. ندوات".
- ✓ المشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية.
- ✓ إنتاج المعرفة في مجالات العلوم المختلفة التي تساهم في تقدم البشرية.

- نسبة أعداد هيئة التدريس للطلاب Student Ratio Faculty :ويعطي هذا المؤشر قيمة قدرها (٢٠٪)، لعدد أعضاء هيئة التدريس مقابل طلابهم في الجامعة، وهو مؤشر ينبئ بمدى التزام الجامعات بتطبيق أحد عناصر الجودة، حيث إن نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة في الجامعة يعد مؤشرا على أداء الجامعة الأكاديمي وجودة التعليم.
- البحوث والاستشهادات العلمية Citations Per Faculty :ويعطى وزنا قدره(٢٠٪)، للبحوث التي ينشرها أساتذة الجامعة، ونسبة الإشارة المرجعية لها في البحوث العلمية العالمية الأخرى، ويولي التصنيف أهمية لهذا الجانب مؤشرا للأداء البحثي للجامعة.
- تقويم سوق العمل Employer Review : يأخذ هذا المؤشر(١٠٪) من وزن التصنيف، ويعطي قيمة لخريجي الجامعة من حيث قبولهم في سوق العمل، أي إن التصنيف يقيم وزنا لآراء وتقييم جهات التوظيف وأصحاب العمل لخريجي الجامعات المصنفة من حيث قدرتهم على الإبداع والابتكار والتحليل والسلوك الوظيفي.
- الأساتذة الأجانب International Faculty : ويقصد بذلك نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين يدرسون في الجامعة، وقد خصص التصنيف نسبة(٥٪) لهذا المؤشر، فالجامعات الناجحة تستقطب أفضل الكفاءات من مختلف أرجاء العالم.
- الطلبة الأجانب International Student : ويقصد بذلك نسبة الطلبة الأجانب إلى المجموع الكلي للطلاب في الجامعة، ويُعنى هذا المؤشر وسابقه بالنظرة العالمية للجامعة من خلال جذب الجامعة للطلبة الأجانب للدراسة فيها دون غيرها من الجامعات.

وتغطي المؤشرات الست السابقة معظم الأدوار الأكاديمية والبحثية والاجتماعية المنوطة بالجامعة، وهى مؤشرات بنيوية تتقصى الأدوار المعقدة للجامعة، وتتعمق في تحليل مقوماتها، وتقييم مستوى جودة العملية التعليمية فيها، ومدى الاستفادة من بحوثها النظرية والتطبيقية، ووصف قدرات خريجيها في المراحل المختلفة ، بالإضافة الى موقعها الدولي، مما حقق للتصنيف شهرة عالمية بين مؤسسات التعليم العالي وميزه عن غيره من التصنيفات.

- **ثالثا : نموذج تصنيف التايمز** : Times Higher Education World University Rankings

يعد تصنيف التايمز من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، وكان أول ظهور له في عام (٢٠٠٤)، وعرف آنذاك بتصنيف تايمز كيو اس (The Times QS) ، نظرا لأنه كان يصدر مشاركة مع شركة كواركرلي سيموندز Quacquarelli Symonds QS، المتخصصة في شئون التعليم والبحث العلمي حتى عام ٢٠٠٩.

ومنذ عام ٢٠١٠ اعتمدت مجلة التايمز معايير جديدة للتصنيف العالمي للجامعات، وذلك بعد مراجعة مستفيضة قامت بها المجلة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية وطرق تقييمها، فقد قامت المجلة بتطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات، كما عملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية، وكذلك طرق تحليل أكثر تطورا وعمقا في تحليل المعلومات، ولزيادة المصداقية في تصنيفها للجامعات اعتمدت المجلة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع (مؤسسة تومسون رويترز Tomson Reuters) التي تعتبر الأولى عالميا في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها.

ويعتمد تصنيف التايمز على خمسة معايير رئيسية تتضح في الآتي (Sancho and Esparrells,2012,361)

١- **تأثير البحث العلمي للجامعة** Citations- Research Effluence (٣٠٪) : ويتضمن ثلاثة مؤشرات هى:

- سمعة الجامعة بين نظيراتها وتميز بحوثها (١٨٪)، ويتم قياسها عن طريق الاستبانات التي يتم توزيعها.
- العائد من البحث، وهو مؤشر جدلي بحسب اختلاف الأوضاع الاقتصادية لكل بلد،وحسب مجال البحث، فالبحوث العملية تكون ذات قيمة مادية أكبر من البحوث الانسانية والاجتماعية والفنون، ولذلك جاءت نسبة هذا المؤشر(٦٪).
- إنتاجية البحث عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة وعدد موظفي الهيئة التدريسية في الجامعة، وحجم الجامعة بنسبة (٦ ٪).

٢- **التعليم الجامعي والبيئة المحيطة به** Teaching- The Learning Environment (٣٠٪):

ويعتمد هذا المعيار على توافر (٥) خمس مؤشرات تتمثل في:

- التعليم بنسبة (١٥٪) ويتم تقييم أعضاء هيئة التدريس ونظرة اللجنة التقييمة من حيث البحث والتدريس.
- نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس (٤,٥٪) ويتم دراسة مدى جودة التناسب بين الطرفين، بحيث كلما زاد كان هناك تواصلا أكثر ونقلا للخبرات والمعارف بطريقة أكثر فعالية.
- نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس (٢,٢٥٪)، فكون امتلاك الجامعة كثافة في طلبة الدكتوراه يعكس نوعية البحوث المقدمة؛ مما يؤدي إلى تكوين مجتمع نشط للدراسات العليا.
- مدى التزام الجامعة في دعم الأجيال الجديدة من الأكاديميين، ومدى قدرتها على جذب طلبة الدراسات العليا (٦٪).
- دخل الجامعة مقارنة بالهيئة التدريسية (٢,٢٥٪).

٣- **إنتاج وسمعة البحث العلمي** Research Volume Income and Reputation (٣٠٪) :

وهو المؤشر الرائد في التصنيف والأكثر تأثرا كونه يظهر دور الجامعة في نشر المعرفة والأفكار الجديدة، ويتم دراسته من خلال إثبات عدد المرات التي يشار فيها إلى عمل منشور من قبل الجامعة على المستوى العالمي بالاستعانة بقاعدة بيانات(ويب تومسون رويترز Tomson Reuters)، التي تشمل جميع العلوم والمجلات المفهرسة والتي تم نشرها بين ٢٠٠٦ و ٢٠١١، ويستثنى من التصنيف الجامعات التي تنشر أقل من ٢٠٠ ورقة بحثية في السنة لضمان أن تكون البيانات كافية لإجراء مقارنات صحيحة إحصائيا.

٤- **الحضور الدولي في الجامعة، للطلبة وأعضاء هيئة التدريس** International Mix-Staff and Student (٧,٥٪) :

ويؤكد هذا المعيار على تحقق ثلاثة مؤشرات هى:

- التنوع في الحرم الجامعي ودرجة التعاون مع الجهات الدولية فيما يخص المشاريع البحثية، وكذا قدرة الجامعة على جذب طلبة من مختلف أنحاء العالم في المستويات الأولى والعليا من التعليم، ويتم قياسها بمقارنة نسبة الطلبة الأجانب إلى المحليين ووزنه (٢,٥٪).
- التنافس بين الجامعات في الحصول على أفضل هيئة تدريس، فالتصنيف يعتمد في القياس على نسبة الأساتذة الأجانب إلى المحليين ووزنه (٢,٥٪).
- حساب إجمالي المنشورات البحثية الجامعية التي تملك على الأقل جائزة، أو مكافآت دولية، ويبلغ وزنه (٢,٥٪).

٥- **الابتكار والمردود المادي من التفاعل مع المؤسسات الصناعية** Industry Income-Innovation (٢,٥٪) :

ويؤكد هذا المعيار على قدرة الجامعة في المساهمة في الصناعة عبر الابتكارات كون الاختراعات والاستشارات أصبحت مهمة أساسية للجامعات المعاصرة،إضافة إلى تحديد مقدار دخل بحوث الجامعة الذي يكسب من الصناعة مقارنة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس في هذا المجال.

- **رابعا: نموذج تصنيف ويبومتركس** : Webometrics

هو موقع عالمي لقياس مستوى أداء الجامعات عن طريق جمع وتحليل البيانات، والإبلاغ عنها عبر الإنترنت لأغراض تحسين الأداء الوظيفي في ضوء مؤشرات محددة.وجاء تصنيف الجامعات على شبكة الإنترنيت World University Ranking on the Web بمبادرة من مختبر (Cyber Metrics) وهو وحدة في المركز الوطني للبحوث (National research council , CSIC) ،والذي يعد مركزا بحثيا تابعا لأكبر هيئة عامة للبحث في أسبانيا والتي تدعى كونسيخو للبحوث العلمية. حيث بدأ ٢٠٠٤ بتصنيف (١٦٠٠٠)جامعة، وتنشر منظمة الويبومتركس تصنيفاتها كل ستة أشهر وتعلنها في شهر يناير ويوليو من كل سنة معتمدة في تصنيفها على ثلاثة محركات بحث هي :

- Google .
- Yahoo .
- Tranficran page .

وتختلف طريقة قياس وتقييم (ويبرمتركس) للجامعات عن التقييمات الأخرى ،من حيث الأسلوب في القياس وطريقة القياس ذاتها ،حيث يقوم الموقع (الويبومتركس) بتقييم (١٦ ألف جامعة) حول العالم، ويرى القائمون على هذا التصنيف أن التقييم الأكاديمي يجب أن يصاحبه تقدما تقنيا متمثلا في نشر الجانب الالكتروني الذي سوف يكون انعكاسا لما يدور داخل الجامعة من نشاطات أكاديمية وبحوث ومقالات علمية ،وإيداع ذلك الناتج العلمي في محرك Google وكذلك توفير تلك المقالات أو ملخصاتها على أقل تقدير على شكل ملفات يستطيع الطالب والباحث وغيرهم الاستفادة منها والإشارة اليها عند الحاجة (http://www.webometrics.info/en/world)

ويهدف هذا التصنيف بالدرجة الأولى إلى حث الجهات الأكاديمية في العالم لتقديم ما لديها من أنشطة علمية تعكس مستواها العلمي المتميز على الانترنت ،أي أنه يدعو إلى تحفيز المؤسسات العلمية والجامعات والعلماء على الاهتمام بالتواجد الفعلي والنافع على الانترنت ، وإتاحة الوصول الميسر والسريع إلى المحتويات العلمية والمنشورات الأكاديمية وتعزيز النشر المفتوح للنتائج العلمية.

ويعتمد تصنيف (Webmatrix)على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن عدة معايير يوضحها الجدول التالي (Jati,2012,1663-1664)

جدول(2) : معايير تصنيف (Webmatrix) للجامعات

المعيار	الوصف	النسبة
حجم موقع الجامعة/ التواجد	حجم الموقع	٢٠٪
مخرجات البحث	الملفات الثرية	١٥٪
	علماء جوجل	١٥٪
الأثر	الرؤية للرابط	٥٠٪

من الجدول السابق يمكن توضيح معايير تصنيف ويبمتركس (Webmatrix) على النحو التالي:

- حجم الموقع على الإنترنت Size (٢٠٪): ويتم حساب حجم موقع الجامعة الإلكتروني بحساب عدد صفحات الموقع بالاستعانة بأربع محركات بحث هي: جوجل Google، ياهو Yahoo، لايف سيرش Live Search، إكساليد Exalead. كما يستدل على مؤشر الحجم بعدد الأوراق المنشورة للباحثين بكل جامعة على الإنترنت. وعدد الملفات والوثائق المتوفرة للجامعة على الإنترنت، والمواقع التقويمية للجامعة على الإنترنت، وعدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
- الرؤية / سهولة الاستخدام لموقع الجامعة Visibility (٥٠٪) : يتم الحصول على العدد الكلي للروابط الخارجية الفريدة للموقع بواسطة محركين من محركات البحث هما ياهو Yahoo و إم.إس.إن. MSN فقط.
- الملفات الغنية Rich Files(١٥٪): بعد تقييم وثاقة الصلة (الأكاديمية) وحجم الأشكال المختلفة للملفات المنشورة بكل جامعة على الانترنت، يتم الأخذ في الاعتبار أربعة أنوع من الملفات تتضح في الجدول التالي (Aguillo and Ortega & and FernÃ¡ndez ,2008,237):

جدول(٣) : أنواع الملفات على شبكة الانترنت

الامتداد	الملف
Pdf	Adobe acrobat pdf
Ps	Adobe post script
Doc	Microsoft word
Ppt	Microsoft Power Point

وقد تم اختيار هذه الأنواع الأربعة بالتحديد لأن معظم أنشطة النشر البحثي تتم من خلال هذه الملفات.ويتم حساب عدد هذه الملفات باستخدام محرك جوجل فقط، ويتم دمج النتائج لكل الملفات وتطبيعها لوغاريتميا بنفس الطريقة السابقة.

- **الأبحاث** Scholar (١٥٪) :

يتم حساب عدد الأوراق العلمية والاستشهادات العلمية لموقع الجامعة بواسطة محرك بحث جوجل سكولار Google Scholar ،وتمثل هذه النتائج من محرك البحث الأوراق العلمية، والتقارير والمواضيع الأكاديمية الأخرى. و رغم أن هناك بعض التشويش المتوقع على هذه النتائج (أي نسبة من الخطأ)، لم يتم أي نوع من تنقية النتائج من هذا التشويش. ومن الجدير بالذكر أن جوجل سكولار مازال قيد التجربة beta Version، ولكن إدراج نتائجه يحسن مساهمة التوصيل الرسمي للتصنيف.

وفي النهاية، يتم دمج نتائج التقويم باستخدام العوامل الأربعة السابقة حيث يتم إعطاء كل عامل من هذه العوامل وزنا مختلفا. ويتم الحساب النهائي حسب المعادلة التالية:

رتبة ويبوميتريكس (التصنيف)= ٤❖ رتبة الوضوح + ٢❖ رتبة الحجم +١ ❖ رتبة جوجل سكولار +١❖ رتبة الملفات الغنية.

في ضوء العرض السابق يتضح أن هذا التصنيف يصب اهتمامه على الموقع الالكتروني للجامعات ويجري قياس مستوى الجامعات من هذا الباب، فمثلا قياس الدراسات والأبحاث ١٥٪ ويُقيمها بتواجد تلك الملفات الخاصة بالدراسات على الموقع، وهنا تأتي نقطة الضعف في بعض الجامعات العربية، والاعتماد على المعايير الأربعة الرئيسية المذكورة في الجدول أعلاه ولكنه لم ينسب هذه الأرقام إلى حجم الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية بها ،أو الباحثين وطلاب الدراسات العليا ، لأن كثرتهم تسهم بشكل مباشر في زيادة هذه الأعداد ،وهذا ما يجعل هذا التصنيف مختلفا عن التصنيفات العالمية الأخرى .

- **المحور الثالث : ملامح الرؤية النقدية لتصنيف الجامعات عالميا :**

بعد استعراض أهم نظم التصنيفات العالمية للجامعات ؛ يقدم الجدول التالي مقارنة بين معايير التصنيفات الأربعة التي تم عرضها:

جدول(٤) : المقارنة بين التصنيفات العالمية للجامعات

م	تصنيف شانغهاي الصيني		تصنيف كيو اس الانجليزي		تصنيف التايمز		تصنيف ويبمتركس	
	المعيار	الوزن	المعيار	الوزن	المعيار	الوزن	المعيار	الوزن
١	عدد خريجي الجامعة الحاصلين على جائزة نوبل	١٠٪	تقويم النظير (نتائج استبيان يوزع على عدد ضخم من مختلف الجامعات ويتم تقييم كل جامعة حسب اجابات اعضاء هيئة التدريس المشاركين.	٤٠٪	إنتاج وسمعة البحث العلمي	٣٠٪	حجم موقع الجامعة على الانترنت	٢٠٪
٢	عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على نوبل	٢٠٪	نسبة الطلاب الى أعضاء هيئة التدريس	٢٠٪	تأثير البحث العلمي للجامعة	٣٠٪	مخرجات البحث(الملفات الثرية علماء جوجل)	٣٠٪
٣	عدد أعضاء هيئة التدريس الذين تنشر أبحاث لهم في ٢١ دورية عالمية مرموقة	٢٠٪	نسبة الطلاب الأجانب	٥٪	التعليم الجامعي والبيئة المحيطة	٣٠٪	الأثر(رؤية الروابط)	٥٠٪
٤	عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة في مجلتي الطبيعة والعلوم خلال السنوات الخمس الأخيرة.	٢٠٪	نسبة أعضاء هيئة التدريس الاجانب	٥٪	الحضور الدولي في الجامعة لكل من" الطلبة وأعضاء هيئة التدريس"	٧,٥٪		
٥	عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالميا	٢٠٪	عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالميا	٢٠٪	الابتكار والمردود المادي من التفاعل مع المؤسسات الصناعية	٢,٥٪		
٦	الأداء العام بالنسبة لحجم الجامعة	١٠٪	شغل الخريجين لوظائف في سوق العمل	١٠٪				

يقارن الجدول أعلاه بين أربعة تصنيفات عالمية للجامعات من حيث المعايير المعتمدة وأوزانها النسبية، ويمكن القول إن التصنيفات جميعها تتفق على قياس إنتاجية البحث العلمي في الجامعات.

فالنشر العلمي يمثل إحدى أهم آليات إثراء المعرفة العلمية، وتحقيق متطلبات التبادل المعرفي، ولقد عززت قيم التنافسية الدولية من مكانة النشر في المجلات العلمية المتقدمة في قواعد النشر العالمية، تبعا للأثر العالمي للبحوث المتميزة المنشورة في هذه المجلات، والذي يعكسه كم الاستشهادات بما تتضمنه هذه البحوث من قبل الباحثين في مختلف دول العالم، وتبعا لقيمة النشر في المجلات المتقدمة ودوره في التعبير عن الثراء العلمي والبحثي للجامعات فقد أصبح ذلك أحد أهم المعايير الدولية لتصنيف الجامعات، فعلى سبيل المثال فإن ٦٠ % من المعايير الأساسية لتصنيف شنغهاي للجامعات العالمية تركز على ما ينشره منسوبوا الجامعات في المجلات المتقدمة في قواعد النشر العالمية بواقع ٢٠ % لمدى الاستشهاد بما يعده أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في ٢١ تخصصا علميا ، و ٢٠٪ للأبحاث والأوراق المنشورة في مجلتي العلوم(Science) او الطبيعة (Nature) و ٢٠ % لأبحاث منسوبي الجامعة المشار إليها في دليل النشر العلمي (Science Citation Index – Expanded) ، ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (Social Science Citation Index) ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية (Arts & Humanities Citation Index).

وفي الاتجاه نفسه يعطي تصنيف مؤسسة تايمز البريطانية لمؤسسات التعليم العاليQS البحث العلمي ٦٠ % من إجمالي معايير التقويم، فيركز على الأثر العالمي للدراسات والبحوث التي يعدها منسوبوا الجامعة، ويعتمد على إفادات النظراء من الباحثين، إلى جانب مدى الإشارة إلى بحوث منسوبي الجامعة من قبل الباحثين الآخرين في دراساتهم، بالاعتماد على بيانات المؤشرات الأساسية للعلوم التي تنتجها مؤسسة تومسون رويترز.

وتختلف الطرق التي تتبعها التصنيفات لقياس تلك الإنتاجية، فبعضها خاصة تصنيف كيو اس (QS) يؤكد على استخدام الاستبانات وخاصة بقياس سمعة الجامعة من خلال استطلاع رأي الأكاديميين حول العالم في جامعة معينة، أما تصنيف التايمز (The Times) فينظر إلى مجموعة من المتغيرات تشمل إلى جانب رأي الأكاديميين بيانات تحصل عليها من شريكها مؤسسة تومسون رويترز Thomson Reuters التي تمكنها من وضع عدد من المتغيرات تشمل أثر البحوث المنشورة واستشهاداتها،والدعم المادي للأبحاث، والإيراد من الأبحاث، أما تصنيف شانغهاي (Shanghai) فيقيس البحث فقط، ولعله من أكثر التصنيفات دقة في قياس مجموع متغيراته، وهكذا يمثل العاملان(سهولة القياس والمكانة المرموقة للجامعات البحثية) سببا في كون البحث أهم معيار في التصنيفات العالمية للجامعات.

وأصبحت التصنيفات العالمية للجامعات مثيرة للجدل، إذ ترغب المؤسسات التعليمية في الحصول على الجداول الدورية لتصنيف الجامعات، التي تمكنها من الاطلاع على أسماء أفضل المؤسسات وأقلها على مستوى العالم. وفي ظل

وجود قيود مالية كبيرة، يتزايد اهتمام واضعي السياسات في البلدان المختلفة بالمقارنات التي تجرى حول أداء مختلف مؤسسات التعليم العالي (Higher Education Institutions)، وفقا لمؤشرات موضوعية، ومع ذلك فإن نتائج أي تصنيف عالمي وبشكل خاص الجداول الدورية العالمية تعتمد بشكل كبير على اختيار المؤشرات والأوزان المخصصة لها، إضافة إلى ذلك، فإنه من الصعب إن لم يكن مستحيلا تقييم الجودة نفسها، إذ تعتمد التصنيفات على معايير ومتغيرات مختلفة، تبتعد إلى حد ما عن الجودة الفعلية للتدريس أو البحث.

ومع إصدار أي تصنيف يكثر منتقدوه لما له من مزايا وعيوب، وذلك لكونه قد يعتمد على معايير غير موضوعية لتحقيق الجودة ،أو بسبب اعتماده على دراسات مسحيه غير دقيقة من وجهة نظر البعض، إلا أن ذلك لايمكنه إلغاء أهمية هذا التصنيف مؤشرا وأداة هامة لرصد التطورات في الجامعات سواء في تحديد نقاط القوة لتعزيزها، أو نقاط الضعف لتلافيها.

وفيما يلي عرض لملامح الرؤية النقدية لنماذج تصنيف الجامعات عالميا:

- **أولا : نقد تصنيف شنغهاي :**

قام أحد الباحثين من معهد التعليم العالي في جامعة شنغهاي جياو تونغ (Shanghai Jiao Tong) بمناقشة المشكلات التقنية والمنهجية التي تم مواجهتها أثناء تنفيذ التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) ، وأقر بحقيقة صعوبة تصنيف جودة التعليم للحصول على مؤشرات وبيانات قابلة للمقارنة دوليا، وذلك بسبب البون الشاسع بين النظم المحلية في الدول، فحيث إن جامعة متخصصة في العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية وبها أشخاص حاصلون على جائزة نوبل في الاقتصاد، وباحثين على مستوى عال في العلوم الاجتماعية ينبغي أن تحصل على تصنيف متميز، إلا أن هناك العديد من هذه الجامعات المعروفة يكون تصنيفها أقل نسبيا، وحيث إن اللغة الانجليزية هى لغة المجتمع الأكاديمي الدولي فإن أي تصنيف قائم على الأداء الأكاديمي سوف يكون متحيزا للجامعات الموجودة في الدول المتحدثة بالإنجليزية ،وفي سياق الجوائز والخريجين فإن الجامعات الجديدة والتخصصات غير المتعلقة بمجالات الجوائز لا تحصل على فرص عادلة، ومن حيث أداء كل عضو هيئة تدريس فان تقدير مؤشر(الحجم) منخفض نسبيا والجامعات الكبرى لديها مراكز مرتفعة في هذا التصنيف، ومع ذلك فإنه من الصعب الحصول على بيانات قابلة للمقارنة دوليا عن عدد الهيئة الأكاديمية من حيث مجالاتهم أي من حيث هيئة عمل للتدريس فقط، وهيئة عمل للتدريس والبحث، وهيئة عمل للبحث فقط،بالإضافة إلى تصنيفات الهيئة الأكاديمية مثل: أستاذ، أستاذ مساعد،محاضر، عالم أبحاث. (Cai,2008,34)

كما تواجه منهجية التصنيف الأكاديمي للجامعات العديد من الانتقادات،أحدها هو التحيز إلى العلوم الطبيعية أكثر من غيرها من المواد والمجلات العلمية الاخرى، ويقوم الانتقاد على تضمين معيار مثل عدد الحاصلين على جائزة نوبل(والذين غالبا ما يكونون علماء فيزياء)، والحاصلين على ميداليات المجال(علماء رياضيات) أو عدد البحوث المنشورة في مجلة الطبيعة

والعلوم،ويشعر الناقدون أن جوائز نوبل وميداليات المجال مؤشرات غير عادلة لأن البيانات توضح أن تلك المؤشرات لا تميز الأداء الأكاديمي أبعد من تصنيف أفضل (١٠) جامعات عالية المستوى، علاوة على ذلك فإن اعتبار التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) تصنيف عالمي تصور غير صحيح، حيث إن المقصود منه قياس الكفاءة العلمية فقط، ويعتقد أن العلاقة بين الأداء الأكاديمي / التدريس والكفاءة في تلبية حاجات الاقتصاد ينبغي أن يتم دراستها، وتتعلق المؤشرات الأكاديمية المضمنة للتصنيف (بالسمعة) وبالتالي وبهذه الطريقة يقوم التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم بتعزيز السمعة الأولية بدلا من مساعدة الكشف عن الممارسات الجيدة.(Van Raan,2005,6)

كما يمكن من تحليل هذا التصنيف الوصول إلى أن معظم المؤشرات أرقام مطلقة وبالتالي يفضل التصنيف الأكاديمي الحجم الكبير للجامعات، ولكن يثار تساؤل : هل كل ما هو كبير أفضل من الصغير؟ لاتوجد إجابة حاسمة،ومع ذلك إذا تم أخذ الحجم على أساس كل عضو هيئة تدريس فسيصبح التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم أقل تحيزا للحجم.

كما أن لنتائج تصنيف (ARWU) قيود موروثة، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الأخرى في الجامعات مثل: التعليم والخدمات المقدمة للمجتمع المحلي، إلى جانب أن التصنيف لايعكس بشكل جيد تنوع الجامعات ،وسمات التخصصات، والحجم.

إضافة إلى ما سبق فقد أعطى تصنيف شانغهاي أهمية للبحث العلمي باعتباره أحد أهم العناصر التي اعتمدها القائمون على إجراء التصنيف، وهنا لابد من التأكيد على:

- إن الجامعات العربية حديثة العهد، فثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين ولا يتعدى عمر ٥٧٪ منها الخمسة عشر عاما، وهذه ملحوظة على قدر كبير من الاهمية؛ فمؤسسات التعليم العالي وخاصة الجامعات تستغرق وقتا لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفي(تقرير التنمية البشرية العربية،٢٠٠٣، ٥٦)
- إن ما تنفقه الدول المتقدمة على البحث العلمي يعادل (١٥- ٢٥) ضعفاً مما تنفقه الدول العربية مجتمعة، إذ لا تزيد نسبة ما تخصصه الدول العربية لهذا الغرض عن ٠,١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تزيد حصة الجامعات منه عن نسبة ٣٠٪، بينما تنفق اليابان وحدها حوالي (١٥٠) ضعف ما ينفقه العالم العربي، بل إن جامعة بيركلي الأمريكية بفروعها التسعة تحصل مقابل خدماتها البحثية على ستة أضعاف ما ينفق على التعليم العالي في الوطن العربي، وذلك نظراً لأن الجامعات في العالم المتقدم . كما بينا . هي جامعات بحثية بالمقام الأول تخصص لها المؤسسات الصناعية والانتاجية موازنات كبيرة لغايات البحث والتطوير، بينما تنتشر في الوطن العربي ظاهرة إنشاء المراكز البحثية التي يتجاوز عددها خمسمائة مركز بحثي(تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،٢٠٠٨)

- لقد خصص تصنيف شانغهاي (٢٠) نقطة للباحثين الحاصلين على جائزة نوبل في الجامعات في حين لم يتمكن أي باحث في أي من الجامعات العربية الحصول على مثل هذه الجائزة، وهنا لابد من الإشارة إلى ما يلي:
- ✓ إن معظم أبحاث علمائنا في جامعاتنا العربية . على قلتها . تنشر باللغة العربية في دورياتنا العلمية المحكمة التي يصل عددها إلى حوالي (٤٥٠) دورية علمية، وهذا ما يشكل عائقا أمام انتشارها في المحافل العلمية، وذلك بسبب ضعف الامكانات المتاحة أمام هؤلاء العلماء ونشر إنتاجهم وحصوله على فرص المنافسة مع غيره من نتاج العلماء الآخرين.(حميض،٢٠١١،٦٠)
- ✓ إن معظم ما يجريه الباحثون في جامعاتنا العربية تعكس الاهتمامات الشخصية والفردية لأعضاء هيئة التدريس كالبحث عن الترقيات، وعدم وجود سياسة واضحة تربط بين البحوث العلمية واحتياجات مؤسساتنا العربية الإنتاجية واعتمادها على الباحثين وأعضاء هيئات التدريس لتزويدهم بدراسات لتطوير منتجاتهم، وتوفير الدعم المالي اللازم لهم.

ويمكن تلخيص أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظام التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU) في الأمور التالية:

- التركيز على البحث العلمي حيث استحوذ على ٦٠٪.
- تطبيق المعايير على جميع الجامعات بغض النظر عن الاختصاص سواء كانت جامعات علوم طبيعية(علمية وتكنولوجية) أو علوم إنسانية، أو جامعات طبية، وبغض النظر عن حجمها سواء أكانت جامعات كبيرة أم صغيرة، وجامعات بحث علمي أو تعلم اكاديمي، وهذا ما يجعل تطبيق هذه المعايير غير ملائم بهذا القدر او ذاك.
- النشر باللغة الانجليزية فقط وإهمال النشر باللغات الأخرى.
- التركيز على الجامعات الكبيرة ذات التخصصات العديدة .
- يتعامل مع الجامعات كنسخة واحدة رغم اختلافها شكلاً ومضمونا فتصنيف شانغهاي بسبب معاييره الموحدة يهمل الثقافات والبيئات التعليمية والاجتماعية في الانظمة المختلفة.

- **ثانيا** : **نقد تصنيف تايمز كيو إس** Times- QS :

تعرض تصنيف التايمز كيو اس لعدة انتقادات تتمثل في الآتي:

- يتعرض معيار تقويم النظراء Peer Review الذي يعتمد عليه تصنيف كيو اس (QS) لانتقاد كبير وذلك باعتراف القائمين على التصنيف أنفسهم،وهو ما دعاهم إلى تخفيض الاعتماد عليه في عام ٢٠١٠ من ٥٠٪ إلى ٤٠٪ ، وإضافة معيار جديد هو" تقويم المستقطبين " .فمنهجية الاعتماد على مراجعة النظراء أو آراء النظراء من خلال الردود على الاستقصاء بوزن نسبي (٤٠٪)، يشكك بشأن موضوعية النتائج.(حميض،٢٠١١، ،٥٤).
- يعتمد تصنيف كيو اس (QS) على معايير عديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسمعة الجامعة، وفي هذا الاطار يشكك معظم الخبراء في مصداقية هذا النوع من التصنيف المبني على الأخذ بآراء مجموعة منتقاة من الأكاديميين وأخرى ممن لهم علاقة بالمؤسسة المراد تقييمها، ومما يزيد الأمر سوءا إضافة آراء الجهات الموظفة ذاتها لتلك التوليفة من المعايير مما جعلها أمرا معقدا

يصعب الأخذ بمصداقيته أو الاعتماد عليه. ويعتمد (٤٠٪) من هذا التصنيف على سمعة الجامعة، مما أدى وفقا لهذا النظام إلى تفاوت كبير في ترتيب الجامعات في السنوات الماضية.(ألتباخ، ٢٠١١، ١٣).

- التحيز للجامعات البريطانية حيث زادت عدد الجامعات البريطانية في ترتيب Timesعن ترتيب شانغهاي كما حصلت ٥٤ جامعة أمريكية من أعلى ١٠٠ جامعة في العالم في ترتيب شانغهاي بينما تقلص عددها في الترتيب البريطاني إلى ٣١ جامعة. كما تضمن الترتيب البريطاني ١٢ جامعة استرالية من أعلى ١٠٠ جامعة في العالم ولم تتمكن الجامعات الكندية من زيادة عددها بالرغم من مستوى بحثها المرتفع ويعزو ذلك Simon إلى أن المالك لـ Murdoch's News Limited. Times الاسترالي الأصل (Marginson,2006)
- يعتمد تصنيف كيو اس (QS) على الاستبانات التي تقدم للأكاديميين والطلاب وعلى معايير مثل نسبة أعضاء هيئة التدريس للطلاب، وعدد الطلاب الأجانب في الجامعة، ووجود أساتذة عالميين في الجامعة، وعدد الاقتباسات الأكاديمية من أبحاث الجامعة، وفيما عدا المعيار الأخير يرى الباحث أنه لاتوجد قيمة علمية مباشرة للمعايير الأخرى، فهى لاتعكس جودة التعليم، فوجود أستاذ عالمي في الجامعة لايعني بالضرورة أن الجامعة تقدم تعليما عالميا، وتقييم الطلاب لمستوى التعليم في جامعتهم لايمكن أن يؤخذ كمعيار موضوعي للتصنيف؛ لأن ذلك مرتبط بمستوى توقعات الطلاب للتعليم ومستوى خبرتهم السابقة به.

ويمكن تلخيص أهم الانتقادات التي وجهت الى نظام تصنيف تايمز. كيو اس (Times- QS) في الأمور التالية : (Marginson,2007,14)

- الوزن الكبير لآراء الخبراء حيث يتم سؤال(١٦٠٠) أستاذا من (٨٨) دولة لسؤالهم عن أفضل الجامعات وهذه مسألة ذاتية.
- التركيز على السمعة والشهرة.
- لم تعط التعليم والتعلم الوزن اللازم.
- تهدف إلى استقطاب الطلبة حيث تعكس اهتمام بريطانيا في تقديم برامج خارج بريطانيا.
- التركيز على السمعة أكثر يقلل من الأداء الفعلي.
- استبيان السمعة ليس شفافا فلا معروف الأسئلة ولا من سأل .
- لا يمكن تقييم التعلم من مجرد معدل الطلبة إلى الأستاذ.

- **ثالثا** : **نقد تصنيف التايمز** : The Times

وجهت انتقادات عدة إلى تصنيف التايمز من أهمها:

- إن الاستشهاد المرجعي لبحوث لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والذي يأخذ وزن ٢٠ ٪، مصدره قاعدة بيانات المؤشرات الأساسية للعلوم التي تنتجها مؤسسة طومسون العلمية (ISI) في الولايات المتحدة، هو نفسه الذي استعمل من قبل في تصنيف شنغهاي الأبحاث المشار إليها في دليل النشر العلمي ودليل النشر للعلوم الاجتماعية ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية. وهذا يعني أن العد المزدوج للاستشهاد بمجلات العلوم الدولية هو

الذي يحدث في إطار حسابات تصنيف نيوزويك، التي من الواضح أنها لا تزال لصالح جامعات البلدان الناطقة بالإنكليزية.

- إن تصنيف التايمز (THE TIMES) الذي وعد بالمزيد من الشفافية والدقة والإحكام بعد انفصاله عن مؤسسة كيو اس عام ٢٠٠٩ ، معرض للوقوع في مشكلات منهجية، فالنظام المتبع فيه يغري المشاركين بالتلاعب بالبيانات وذلك من خلال طرق مختلفة منها: التلاعب في ميزانية الجامعة ليظهر أن كلفة تعليم الفرد في الجامعة عالية او ان الدخل الذي حصلته الجامعة مقابل جهودها البحثية، وهو ما يؤخذ في الاعتبار في تصنيف التايمز.(حميض، ٢٠١١، ٥٤).
- أن التصنيف أعطى أهمية للبحث العلمي وجامعاتنا العربية . حديثة العهد . ومهمتها الرئيسية تأهيل الكوادر البشرية وهي جامعات تعليمية في المقام الأول يشكل طلبة مرحلة البكالوريوس ٩٠٪ من طلبتها و١٠٪هم من طلبة الدراسات العليا بينما توصف جامعات العالم المتقدم بأنها جامعات بحثية يشكل طلبة الدراسات العليا نسبة ٥٠٪ من مجموع طلبتها.

- **رابعا** : **نقد تصنيف ويبمتركس** :

يواجه هذا التصنيف نقدا أساسيا في عدة أمور:

- الأول: تحيزه اللغوي التقليدي، حيث إن أكثر من نصف مستخدمي الإنترنت من المتحدثين باللغة الانجليزية.
- الثاني: اقتصاره على جانب ضيق في تصنيف الجامعات وهو النشر الإلكتروني، إذ لايكفي حصر الإنجازات العلمية للجامعة في المنشورات الإلكترونية فقط.
- الثالث: كثرة المادة العلمية المنشورة لاتعني بالضرورة جودتها، إذ تلجأ بعض الجامعات إلى تكثيف النشر في موقعها دون مراعاة أصالة المادة العلمية المنشورة مما يقلل من مصداقية التصنيف.

بالإضافة إلى ما سبق توجد ملاحظات نقدية عامة تشترك فيها جميع التصنيفات وتتمثل في الآتي:

- إشكالية اللغة وغياب العالمية: وهى إشكالية مشتركة بين جميع التصنيفات التي تصف نفسها ب" العالمية" وأولها تصنيف" شنغهاي" وفي هذا الصدد كتب ثلاثة باحثين فرنسيين في عام ٢٠٠٩ بحثا بعنوان" هل علينا أن نصدق تصنيف شانغهاي"؟ ويشير البحث إلى حقيقة مهمة مفادها: أن الهدف المعلن الذي دعا القائمين على تصنيف" شانغهاي" إلى اصداره هو رغبتهم في ايجاد وسيلة يتمكنون بها من فهم أسباب الفجوة بين الجامعات الصينية وما يسميه التقرير" الجامعات المرموقة عالميا" ويبدو أن ذلك كان مرتبطا بأجندة لديهم لإدخال اللغة الإنجليزية في التعليم العالي في الصين(حميض ٢٠١١، ٥٥- ٥٦).
- تجاهل التنوع الثقافي، وخصوصية الثقافات المحلية للدول، فمن الصعوبة وضع معايير موحدة للحكم على أداء جامعات العالم لغياب المشترك الثقافي الذي يمكن معه إجراء التصنيف على المستوى العالمي.

- وجود بعد تجاري/ ربحي يسيطر على تصنيف الجامعات، وأنها يمكن أن تؤثر سلبا في أداء الجامعات العربية بما تشيعه من شعور عام بالإحباط أو تغيير وجهة الجامعات العربية وخططها لتلبية معايير قد لاتكون ملائمة لها بما يمكن أن يبعدها عن دورها الأساسي وهو " نشر الثقافة وتأصيلها وترسيخها" وليس قياس مخرجات التعليم ومناسبتها لسوق العمل فقط.
- تجاهل التصنيفات العالمية للجامعات. بصفة عامة. واحدة من أهم وظائف الجامعات وهى التعليم، لأن من الصعوبة قياس جودة وأثر التعليم كميا كما أن عقد مقارنات بين الدول والنظم الأكاديمية المختلفة بشأن جودة التعليم وأثره أكثر صعوبة ،إلا أن المعايير الجديدة لمؤسسة" التايمز" تقر بأهمية التعليم، وحددت عددا من المعايير لقياسه، وتشمل هذه المعايير أسئلة متعلقة بمهمة الجامعة فيما يخص(التدريس . معدل عدد الأساتذة إلى الطلاب . معدل عدد درجات الدكتوراه الممنوحة إلى البكالوريوس...)لكن المشكلة أن هذه المعايير لازالت قاصرة عن القياس الكمي لجودة التعليم وأثره.
- تفضيل كل التصنيفات أنواعا معينة من البحث، مما يترتب عليه انحراف توزيع التصنيف، وبمعنى آخر هناك تحيزا نحو العلوم الصلبة مثل: العلوم،والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات التي تستحوذ على معظم البحوث والاستشهادات والتمويل البحثي.
- تنتقد كثير من التصنيفات في انها تغير معاييرها بصفة مستمرة، وبالتالي فهى تجعل عملية قياس الأداء أو عقد المقارنات عملية صعبة بمرور الوقت.
- يؤخذ على تصنيف الجامعات إن معظم الجهات التي تعمل فيه مؤسسات إعلامية صحفية ربحية ، فيُنعت التصنيف بالتجاري Commercial ranking.
- تتفاوت جهات التصنيف للجامعات في المعايير المستخدمة في التصنيف والوزن النسبي الممنوح لكل معيار، إضافة إلى تفاوتها في المناهج المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. فمثلا يتحيز تصنيف جامعة جايو تونغ شنغهاي بشكل واضح لمعيار جودة البحث العلمي، في حين ينحاز تصنيف كيو إس QS World University Rankings إلى معيار تقييم النظراء، وهو معيار يعتمد بدرجة كبيرة على السمعة (reputational factor).
- لا يمكن التدليل بقوة على وجود ارتباط إيجابي قوي بين ما تحققه مؤسسات التعليم العالي في التصنيفات العالمية وبين الجودة الأكاديمية على أرض الواقع، خاصة تلك المتعلقة بجوانب جودة التدريس، ومخرجات التعلم،وخدمة المجتمع. وهو ما جعل بعض تلك الجهات القائمة على التصنيفات العالمية . QS على سبيل المثال . لإضافة بعض المعايير الجديدة مؤخرا مثل عامل التوظيف بعد التخرج ورضا السوق عن الخريجين (Employability factor).
- مصادر البيانات بعضها يعتمد على استطلاع آراء لا تمثل الحقيقة كما أنها تعتمد على فهارس متحيزة ثقافيا فالمرجعية في الغالب للغة الانجليزية وفي الدول الأنجلو سكسونية. فمثلا في إحدى السنوات بلغ ٧٠٪ من أعلى مائة جامعة من البلدان التي تتحدث اللغة الانجليزية .
- يصعب ترتيب الجامعات لاختلافها شكلاً ومضموناً فرسائل الجامعات وأهدافها مختلفة.

- التحيز للجامعات الكبيرة ذات التخصصات الكثيرة والتخصصات العلمية والمتحدثة باللغة الانجليزية كما هو الحال في نظام شانغهاي ،فمثلا جامعة هارفارد في عام ٢٠٠٦ كان عدد الاقتباسات البحثية ١٦٨ أي أكثر من جميع الجامعات الفرنسية أو الكندية.
- معيار جوائز نوبل مشكوك فيه لاسيما أنه يبنى على التقديم من جهات مختلفة.
- ٦٠٪ من المعايير في نظام شانغهاي يعكس عدد البحوث أكثر من أداء وجودة الجامعات وعليه فإنه يشجع على نشر البحوث وباللغة الانجليزية وليس بالضرورة تطبيقها في تنمية الثروة ورفاهية المجتمعات .
- لا تهتم أنظمة الترتيب بالجامعات المركزة على التعليم الفني والمهني ولا الجامعات الخاصة.
- أصبح الترتيب هدفا وغاية إلى درجة أن بعض الجامعات أضافت الحصول على موقع مرتفع في الترتيب العالمي لبعض الأنظمة وكذلك بعض الحكومات حددت جامعة أو أكثر للحصول على ترتيب عالي.
- التركيز على سمعة الجامعة أكثر من عملية التعلم التي يسعى إليها الطلبة .
- التخصصات والبرامج في الجامعة الواحدة لا تتشابه من حيث الجودة والأداء وهذا يجعل مقارنة الجامعات بشكل إجمالي غير عادل.
- تفضيلات وأولويات المستفيدين تختلف فكلما لبينا حاجات المستفيدين وأغراضهم كلما كان الترتيب أفضل.
- أنظمة الترتيب لا تعكس جميع وظائف الجامعة لاسيما التعليم والتعلم وخدمة المجتمع.

وإجمالا يمكن القول: أن تصنيف الجامعات يعد من القضايا المثيرة للجدل بطبيعتها، وانه لا يوجد تصنيف موضوعي او أكيد تماما، ويستند الخلاف على حقيقة انه لايمكن قياس الجودة الحقيقية للمؤسسة التعليمية من خلال مؤشرات رقمية فقط، وفي كل منهج لتقييم الاداء هناك بعض القضايا الهامة التي تحتاج للمعالجة من اجل تحقيق النجاح والمصداقية.

وبسبب توحيد المعايير في التصنيفات العالمية للجامعات فإنها تهمل الثقافات والبيئات التعليمية والاجتماعية في الأنظمة المختلفة، وإذا كان إعطاء الأهمية بالنسبة للبحث العلمي في تقييم وترتيب الجامعات يحمل مبرراته الجدية من حيث إن الجامعات مؤسسات شاملة ذات أغراض متعددة بشكل البحث العلمي مكونا واحدا من مطالب أصحاب المصلحة، وبشكل إنتاج الخريجين المهنيين المتدربين لغرض خدمة الاقتصاد المتقدم كما في الجامعات الألمانية مثلا . مطلبا رئيسا للمجتمع ولعل التركة الثقيلة التي تعاني منها اقتصاديات ومجتمعات الدول النامية وما يرتبط بها من نقص الموارد المالية وغير المالية،يجعل مقارنة جامعاتها بجامعات العالم المتقدم ضربا من التضليل الإحصائي.

وعلى الرغم من كل الانتقادات التي وجهت إلى نماذج تصنيف الجامعات حول معاييرها ومنهجياتها،فإن أنظمة تصنيف الجامعات باتت حقيقة واقعة وذات تأثير كبير في مختلف الجهات المعنية بالتعليم الجامعي والعالي من

الطلاب، وأرباب العمل، والمنظمات الحكومية والخاصة، ولا بد من تحليلها ودراستها والتأقلم معها، فمن المؤكد أن التصنيف يؤثر على صنع القرار وعمليات التخطيط داخل مؤسسات التعليم الجامعي، وزيادة تركيز الجامعات على تطوير الأداء الأكاديمي ومخرجات البحوث سعيا في محاولة الحصول على مكانة أفضل في قائمة التصنيف مما يؤدي إلى توقيع عقود التوظيف على أساس الأداء، والرواتب الجديدة، وتحقيق الإنجازات العالية، وفي الجامعات عالية المستوى تمنح الكلية الاعتراف الاجتماعي والمهني، وترتفع الروح المعنوية للموظفين، وتأخذ معظم الجامعات المصنفة القرارات التنظيمية والإدارية والأكاديمية والاستراتيجية على أساس نتائج التصنيف، وتستخدم النتائج في وضع أهداف مستقبلية لتوسيع مشاركة البحوث وتطويرها. ومن ناحية أخرى تسهم ثقافة التصنيف في الأداء التخطيطي، وتثير نوعا من المساءلة والشفافية العامة وإعادة هندسة العمليات الإدارية في المؤسسات الجامعية عن طريق المواءمة الوطنية، والأولويات الدولية في التعليم والبحث العلمي.

- **المحور الرابع** : **موقع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات** :

إضافة إلى ما تم عرضه من انتقادات للتصنيفات العالمية السابقة بسبب عدم ملاءمتها لطبيعة الجامعات العربية فإن نظرة موضوعية لتقييم واقع الجامعات في دولنا العربية تطرح منهجين في المعالجة، الأول: تقييم شامل وتوصيف عام لحالة الجامعات العربية، والثاني: يذهب نحو التجزئة حسب الدول لاختلاف بات ملاحظا في التصنيف العالمي.

وللإحاطة بالمنهج الأول، نجد في تقارير التنمية الإنسانية التي تصدر عن الأمم المتحدة United Nations Development Program (UNDP)خير معين في الرؤيا لاتسامها بالمهنية والحياد المقبول، حيث يشير تقرير التنمية الإنسانية لعام (٢٠٠٣) إلى ظهور أولى الجامعات العربية إلى أبعد من عشرة قرون، في حين غالبيتها استحدث في العقود الأخيرة، ويسلط التقرير الضوء على النقاط الواهنة في الجامعات العربية ناقدا ومبررا من خلال مدخل التحليل الخارجي وأهم ما عرض له .(تقرير التنمية الانسانية العربية ،٢٠٠٣)

- ضعف استقلالية الجامعات في التعليم والبحث العلمي.
- تكدس الطلبة وسياسات القبول المفتوح والتوجه الكمي الغالب.
- انخفاض نسب الانفاق وتوفير الموارد للجامعات.
- ضعف البنية التحتية من مكتبات ومختبرات وغير ذلك.
- ضعف منظومة البحث العلمي والنشر.
- تراجع مستوى المناهج والبرامج الدراسية وتقادمها.
- تواضع الاقتناء التكنولوجي لمتطلبات الاتصالات المعلوماتية.
- تواضع دور هيئات الترخيص والاعتماد الوطنية .

أما المنهج الثاني في المعالجة فيقوم على تناول الدول العربية منفردة في بيان واقع تسلسلها في التصنيفات الدولية للجامعات وبنظرة سريعة، نلاحظ تربع الجامعات الأمريكية على قمم هذه التصنيفات، إلى جانب تشكيلة من الجامعات الإنجليزية والألمانية والصينية واليابانية والأسترالية والكندية، وعدة جامعات من البرازيل وتشيلي وجنوب أفريقيا، وإسرائيل، كما يسهل ملاحظة أن وجود

الجامعات العربية يعتبر نادراً ، وليس الأمر مجرد عرض إحصاءات، بل الأمر يتجاوز ذلك بكثير، ليلقى الضوء على أوضاع غير إيجابية لجامعاتنا الموجودة في ٢٢ دولة عربية.

النتائج المبينة في الجدول (٥) هي نتائج مستخلصة من تصنيف شانغهاي،وبعد الاضطلاع عليها يمكن ان نسميها "الحصاد المر للجامعات العربية حسب التصنيفات العالمية".

- **أولا**: **تصنيف شنغهاي** Institute of Higher Education, Shanghai Jiao Tong University

جدول(٥) : موقع تصنيف الجامعات العربية في تصنيف شنغهاي من العام ٢٠٠٣ وحتى 2013 .(أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم)

م	البلد	اسم الجامعة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	المستوى
١	مصر	جامعة	–	–	–	401 – 500	403 – 510	–	–	–	401 – 500	401 – 500	401 – 500	ثبات
٢	السعودية	جامعة الملك سعود	–	–	–	–	–	–	402 – 501	301 – 400	201 – 300	201 – 300	١٥١–٢٠٠	تقدم
٣	– – – –	جامعة الملك فهد للبترول	–	–	–	–	–	–	–	401 – 500	301 – 400	301 – 400	301 – 400	ثبات
٤	– – – –	جامعة الملك	–	–	–	–	–	–	–	–	–	301 – 400	٢٠١–٣٠٠	تقدم
٥		جامعة الملك											401 – 500	–

المصدر: http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html

باستقراء الجدول السابق و تحليل قائمة تصنيف الجامعات للعام (٢٠١٣) يتضح الآتي:

- أنه صدر تقرير عن تصنيف الجامعات عالمياً من معهد التعليم العالي بجامعة (جياو شنغهاي) الصينية في أعوام (٢٠٠٣- ٢٠٠٤- ٢٠٠٥- ٢٠٠٨) ولم يحتو على أي جامعة عربية، ثم صدر في شهر أغسطس عام (٢٠٠٦- و٢٠٠٧)، وشمَل جامعة عربية واحدة وهي جامعة القاهرة، في مستوى متأخر في الترتيب(٤٠١- ٥٠٠)، وكان السبب الرئيس في ظهورها هو حصول عدد من خريجيها على جوائز عالمية مثل جائزة(نوبل). ولم تشمل قائمة(٢٠٠٨) أي جامعة عربية، واحتواء تصنيف(٢٠٠٩) جامعة عربية واحدة.

- و بتفحص قائمة التصنيف الأكاديمي لعام (٢٠١٣) نجد أن التفوق كان . كالعادة . للجامعات الأمريكية ؛ حيث اشتملت قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم على (١٤٩) جامعة أمريكية تتقدمها هارفرد Harvard University (أفضل جامعات العالم للسنة الحادية عشرة على التوالي)، وستانفورد StanfordUniversity ، وجامعة كاليفورنيا- بريكلي University of California,Berkeley ، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT) ، ولو تحدثنا عن أفضل (٢٠) عشرين جامعة على مستوى العالم لوجدنا (١٧) سبع عشرة منها من الولايات المتحدة ، ولو تحدثنا عن أفضل مائة جامعة لوجدنا (٥٢) منها أيضا في الأخيرة. أما الجامعات الأوروبية فاحتلت المراتب الوسطى أي دون المائة. حيث نجد في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة: (٣٧) جامعة من بريطانيا تتقدمها جامعة كامبردج University of Cambridge في المرتبة الخامسة، و جامعة أكسفورد University of Oxford في المرتبة العاشرة، وكلية لندن الجامعية University College London في المركز(٢١) ، والكلية التطبيقية للعلوم والطب والتكنولوجيا The Imperial College of Science, Technology and Medicine في المركز (٢٤) ، ونجد في القائمة (٢٠) جامعة من فرنسا أفضلها جامعتي (باريس Curie University - Paris 6 وباريس 11 University of Paris Sud (Paris 11) اللتين جاءتا في المركزين (37 و39 على التوالي). و(٣٨) جامعة من ألمانيا تتقدمها جامعة ميونيخ Technical University Munich في المركز (٥٠)، . و١٢ جامعة من هولندا بقيادة جامعتي (أوترخت Utrecht University و (ليدنLeiden University اللتين جاءتا في المركزين 52 و 74 على التوالي. و(٧) جامعات من سويسرا أفضلها معهد زيوريخ الاتحادي للتكنولوجيا Swiss Federal Institute of Technology Zurich الذي احتل المرتبة 20 . و(١٩) جامعة من إيطاليا. و(١١)جامعة من السويد ، و(٤) من الدانمارك .
- أما بالنسبة لجامعات جنوب آسيا والباسفيكي والشرق الأقصى، فإن قائمة الـ ٥٠٠ اشتملت على (٢٠) جامعة من اليابان تتقدمها جامعة طوكيو The University of Tokyo في المركز ٢٠ وجامعة كيوتو Kyoto University في المركز ٢٦ ، و (٤٢) جامعة من الصين، تتقدمها جامعة فودان Fudan University وجامعة بيكنج Peking University وشانغهاي Shanghai Jiao Tong University في المرتبتين(١٥١- ٢٠٠)، و(١١) جامعة من كوريا الجنوبية،و (٧) جامعات من أستراليا، و (٧) جامعات في إسرائيل ، و(٣) جامعات في جنوب أفريقيا .وجامعة واحدة في كل من الهند، وماليزيا، وإيران، وتركيا.
- وفي المنطقة العربية احتوى التصنيف على (٥) خمس جامعات فقط، أربعة منهم في المملكة العربية السعودية تتقدمهم جامعة الملك سعود في الترتيب(١٥١-٢٠٠)،وجامعة الملك عبد العزيز في الترتيب(٢٠١-٣٠٠) ،تليها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الترتيب (٣٠١-٤٠٠)، ثم جامعتي

الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وجامعة القاهرة في ترتيب متأخر (٤٠١- ٥٠٠).

- **ثانيا : تصنيف كيو إس** QS World University Rankings :

جدول(٦) : موقع تصنيف الجامعات العربية في تصنيف QS- THE

م	البلد	الجامعة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	2010	٢٠١١	٢٠١٢- ٢٠١٣	٢٠١٣- ٢٠١٤	المستوى
١	مصر	جامعة القاهرة	401-500	401-500	451-500	501-550	401-450	-٥٥١ ٦٠٠	تذبذب
٢	——	جامعة عين شمس				601+	601+	-٦٠١ ٦٥٠	تراجع
٣	——	جامعة الإسكندرية				601+	601+	+٧٠١	تراجع
٤	——	الجامعة الأمريكية بالقاهرة				501-550	392	٣٤٨	تقدم
٥	——	جامعة الأزهر					551-600	-٦٥١ ٧٠٠	تراجع
٦	السعودية	جامعة الملك سعود	–	247	221	200	197	٢٥٣	تذبذب
٧	——	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن		266			208	٢١٦	تذبذب
٨	——	جامعة الملك عبدالعزيز		501-600	401-450	370	334	٣٦٠	تذبذب
٩	——	جامعة الملك فيصل				501-550	551-600	+٧٠١	تراجع
١٠	——	جامعة أم القرى				501-550		-٥٥١ ٦٠٠	تذبذب
١١	——	جامعة الإمام محمد بن سعود				551-600	401-450	-٤٩١ ٥٠٠	تذبذب
١٢	——	جامعة الملك خالد					501-550	-٦٠١ ٦٥٠	تراجع
١٣	لبنان	الجامعة الامريكية ببيروت	401-450	351		300	250	٢٥٠	ثبات
١٤	——	جامعة القديس يوسف بلبنان				551-600	501-550	-٦٠١ ٦٥٠	تراجع
١٥	الإمارات	جامعة الإمارات العربية المتحدة	401-450	374	372	339	370	-٤٢١ ٤٣٠	تذبذب
١٦	——	الجامعة الأمريكية بالشارقة				601+		-٤٣١ ٤٤٠	تقدم
١٧	—	جامعة أبوظبي					501-550	-٦٠١ ٦٥٠	تراجع
١٨	سلطنة عمان	جامعة السلطان قابوس				377	401-450	-٥٠١ ٥٥٠	تذبذب
١٩	قطر	جامعة قطر				501-550	551-600	-٥٥١ ٦٠٠	ثبات
٢٠	الكويت	جامعة الكويت				601+		+٧٠١	تراجع
٢١	البحرين	جامعة البحرين				601+	601+	+٧٠١	تراجع
٢٢	سوريه	جامعة دمشق				601+		–	–
٢٣	الأردن	الجامعة الأردنية للعلوم والتكنولوجيا				601+		-٦٥١ ٧٠٠	تراجع
٢٤	——	الجامعة الأردنية					601+	+٧٠١	تراجع
٢٥	العراق	جامعة بغداد				601+	601+	+٧٠١	تراجع

المصدر: http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=71+country=+faculty=+stars=false+search=

بقراءة الجدول السابق وتتبع نتائج التصنيف على مدار ست سنوات من(٢٠٠٨- ٢٠١٤) يمكن استخلاص الآتي:

- لم يدخل في تصنيف(٢٠٠٨) إلا ثلاث جامعات عربية فقط وهي: الجامعة الأمريكية ببيروت، وجامعة الإمارات العربية المتحدة وجاءتا بمستوى(٤٠١.٤٥٠)، بينما جاءت جامعة القاهرة في المستوى (٤٥٠.٥٠٠).
- وشمل تصنيف(٢٠٠٩) ست جامعات عربية، ولوحظ تقدما في الترتيب العالمي، فجاءت جامعة الملك سعود في المرتبة(٢٤٧)، تليها جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المرتبة(٢٦٦)، والجامعة الامريكية ببيروت(٣٥١)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة(٣٧٤)، وجامعة القاهرة(٤٠١-٥٠٠)، وأخيرا جامعة الملك عبدالعزيز في المرتبة(٥٠١.٦٠٠).
- وفي تصنيف(٢٠١٠) تضمن (٤) أربع جامعات عربية وهي: جامعة الملك سعود في الترتيب(٢٢١)، وجامعة الامارات(٣٧٢)، وجامعة الملك عبد العزيز (٤٠١.٥٠٠)، وجامعة القاهرة(٤٥١.٥٠٠).
- وتضمن تصنيف(٢٠١١) خمس جامعات عربية ضمن أفضل(٥٠٠) جامعة في العالم وهي جامعات: الملك سعود (٢٠٠)، والجامعة الامريكية ببيروت(٣٠٠)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة(٣٣٩)، وجامعة الملك عبدالعزيز(٣٧٠)، وجامعة السلطان قابوس(٣٧٧). وفي نفس التصنيف جاءت (٥) خمس جامعات عربية في المستوى(٥٠١- ٥٥٠) وهي جامعات: القاهرة،الأمريكية بالقاهرة، الملك فيصل، أم القرى، قطر. وجاءت جامعتان في المستوى(٥٥١.٦٠٠) وهما: الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والقديس يوسف بلبنان. وجاءت(٨) ثمان جامعات في المستوى(٦٠١+) هي: عين شمس،الإسكندرية، الجامعة الامريكية بالشارقة، الكويت، البحرين، دمشق، بغداد، الأردنية للعلوم والتكنولوجيا.
- وفي تصنيف(٢٠١٢- ٢٠١٣) تضمن(٩) تسع جامعات عربية ضمن أفضل(٥٠٠) جامعة في العالم، وهي بالترتيب: الملك سعود(١٩٧)، والملك فهد للبترول والمعادن(٢٠٨)، والجامعة الامريكية ببيروت(٢٥٠)، والملك عبدالعزيز(٣٣٤)،والامارات العربية المتحدة(٣٧٠)،والجامعة الامريكية بالقاهرة(٣٩٢)، وجامعة القاهرة، والامام محمد بن سعود الاسلامية، والسلطان قابوس جاءت في مستوى واحد(٤٠١- ٤٥٠). وجاءت ثلاث جامعات عربية ضمن المستوى(٥٠١- ٥٥٠) وهي: الملك خالد، والقديس يوسف، وجامعة أبوظبي، وجاءت جامعات الأزهر، والملك فيصل، وقطر في المستوى(٥٥١- ٦٠٠)، وتضمن التصنيف خمس جامعات عربية جاءت في المستوى(٦٠١+) وهي جامعات: عين شمس، والاسكندرية، والبحرين،والأردنية،وبغداد.
- وفي تصنيف (٢٠١٣- ٢٠١٤) تضمن (٨) جامعات عربية فقط ضمن أفضل(٥٠٠) جامعة في العالم، ولوحظ تقدما ملحوظا؛ حيث جاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الترتيب(٢١٦)، تليها الجامعة الأمريكية ببيروت في الترتيب(٢٥٠)، وجامعة الملك سعود في الترتيب(٢٥٣)، والجامعة الأمريكية بالقاهرة في الترتيب(٣٤٨)، وجامعة الملك عبدالعزيز في الترتيب(٣٦٠)، وجامعة الإمارات العربية المتحدة في الرتيب(٤٢١-٤٣٠)،

والجامعة الأمريكية بالشارقة في الترتيب(٤١٣-٤٤٠)،وأخيرا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الترتيب(٤٩١-٥٠٠).

- كما لوحظ في أحدث قائمة لتصنيف(كيو إس ٢٠١٣-٢٠١٤) وجود تفاوت في تمثيل جامعات الدول العربية على الوجه التالي: (٧) جامعات في المملكة العربية السعودية، و(٥) جامعات في جمهورية مصر العربية و(٣) جامعات في الإمارات العربية المتحدة،وجامعتين من لبنان، وجامعتين من المملكة الأردنية الهاشمية، وجامعة واحدة في" سلطنة عمان، وقطر، والكويت، والبحرين".
- كما لوحظ أيضا تراجعا في ترتيب بعض الجامعات العربية في قائمة(٢٠١٣-٢٠١٤) عن التصنيف السابق (٢٠١٢-٢٠١٣) كما يوضحه الجدول السابق.

- **ثالثا** : **تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي** : The Times Higher Education World University Ranking

جدول(٧) : موقع تصنيف الجامعات العربية في (تصنيف التايمز)

م	البلد	الجامعة	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤
١	مصر	جامعة الإسكندرية	١٤٧	٣٠١-٣٥٠	-	-
٢	السعودية	جامعة الملك عبدالعزيز	-	-	٣٠١-٣٥٠	٣٥١-٤٠٠
٣	السعودية	جامعة الملك سعود	-	-	-	٣٥١-٤٠٠

المصـــــــــــــــدر: http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking/region/asia

بتتبع أربع سنوات لتصنيف (التايمز) بعد انفصاله عن تصنيف (كيواس) للجامعات العربية، اتضح غياب جماعي للجامعات العربية في تصنيف تايمز لأفضل جامعات العالم لعام (٢٠١٠- ٢٠١١/٢٠١١- ٢٠١٢) ، حيث جاءت جامعة عربية واحده وهي جامعة الاسكندرية في مركز متقدم في تصنيف (٢٠١١/١٠)،ومركز متأخر ضمن أفضل ٤٠٠ جامعة في العالم في تصنيف (٢٠١١- ٢٠١٢)، فيما اختفت باقي الجامعات العربية،وكانت جامعة الملك عبدالعزيز الجامعة العربية الوحيدة التي تدخل تصنيف التايمز (٢٠١٢-٢٠١٣). وجاءت جامعتين عربيتين فقط ضمن تصنيف التايمز (لأفضل ١٠٠ جامعة أنشأت منذ أقل من خمسين عاما)، حيث جاءت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الترتيب(٩٤)، وجامعة المنصورة في الترتيب (٩٦) عالميا.

وفي احدث قائمة تصنيف للتايمز(٢٠١٣-٢٠١٤) لم يتغير الوضع كثيرا،فقد غابت الجامعات العربية عن هذه القائمة عد جامعتين فقط من المملكة العربية السعودية وهما جامعتي الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود وجاءتا في ترتيب متأخر نسبيا وفي نفس المستوى (٣٥١- ٤٠٠).

- **رابعا**: **تصنيف ويبمتركس** : Ranking Web of Universities

من الجدول رقم (٨) يتضح أن الجامعات السعودية جاءت في تصنيف(ويبمتركس) على مدار خمس سنوات وتفاوت المستوى التصنيفي على

مستوى أفضل (١٠٠٠) جامعة في العالم، ففي تصنيف (٢٠٠٩) جاءت جامعة الملك سعود في المركز ١٩٧ عالميا، إلا أن المستوى تراجع إلى المرتبة ٤٢٠ في تصنيف ٢٠١٣ .واحتلت الجامعات السعودية المراكز الثلاثة الأولى عربيا.

جدول (٨) : موقع تصنيف الجامعات العربية ضمن التصنيف الاسباني (ويبمتركس) لأفضل (١٠٠٠) جامعة في العالم

م	البلد	الجامعة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ يناير	٢٠١٣ يوليو
١	السعودية	جامعة الملك سعود	١٩٧	١٦٤	-	٢٣٦	٤٢٠	٤٠٢
٢	—	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٣٠٣	١٧٨	٣٠٢	-	٧٢٦	-
٣	—	جامعة الملك عبدالعزيز	-	٢٩٢	-	-	٦٢٥	٨٠١
٤	لبنان	الجامعة الأمريكية ببيروت					٩٥١	-

بتحليل الجدول السابق يمكن استخلاص وجود تقدم في الترتيب لبعض الجامعات العربية في القائمة الجديدة لتصنيف(ويبمتركس – يوليو ٢٠١٣) وتتمثل في جامعات (الملك سعود. النجاح . المنصورة . عين شمس . الأردنية للعلوم والتكنولوجيا. الكويت . القدس العربية . البحرين . الشارقة . فيلادفيا . الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا . البتراء).

كما لوحظ تراجعا واضحا في ترتيب معظم الجامعات العربية في أحدث قائمة لتصنيف(ويبمتركس) كما يوضحه الجدول (٩).

وبتحليل القائمة الجديدة لتصنيف ويبمتركس(يوليو ٢٠١٣) لوحظ دخول بعض الجامعات العربية في هذه القائمة وحصولها على مراكز متقدمة نسبيا وهي: كليات الفيصل للدراسات العليا بالرياض (٢٤٦٥)، وجامعة الأزهر بالقاهرة (٢٥٢٣)، وكلية الدراسات التكنولوجية بالكويت (٢٨٠٧)، وجامعة مصراته (٢٨٢٥)، وكلية الفارابي بالسعودية(٢٩٧١)، وجامعة العاشر من رمضان بالقاهرة (٣٠٢٤)، وجامعة طنطا (٣٠٩٣)، والجامعة اللبنانية (٣٢١٣)، وجامعة بلمند بلبنان (٣٣٠٥)، وجامعة حلوان بمصر(٣٣١٣).

في ضوء العرض السابق لموقع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية. يمكن استخلاص الآتي:

- إن دخول بعض الجامعات العربية وخاصة جامعات مصر والسعودية لهذه التصنيفات العالمية وتحقيق بعضها مراتب متقدمة نسبيا يعطي مؤشرا لتفاوت مستوى هذه الجامعات، الأمر الذي قد يعزى إلى اهتمام بعض تلك الجامعات بالمنافسة العالمية؛ مما جعلها تتهيأ لهذا السبق العالمي من خلال صياغة رؤى استراتيجية واضحة تضمن لها التقدم في التصنيفات العالمية، في حين ما زالت جامعات كثيرة في الدول العربية خارج تلك المنافسة وتركيزها ينصب على وظائفها الأساسية وهي التدريس والبحث العلمي

وخدمة المجتمع، وتخريج متعلمين لسد احتياجات قطاع الأعمال في تلك الدول.

جدول(٩) : أفضل (٥٠) جامعة عربية في تصنيف ويبمتركس للعام ٢٠١٣

م	الجامعة	يناير ٢٠١٣	يوليو ٢٠١٣	المستوى
١	جامعة الملك سعود	420	٤٠٢	تقدم
٢	جامعة الملك عبدالعزيز	625	٨٠١	تراجع
٣	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	726	١٠٥٧	تراجع
٤	الجامعة الأمريكية ببيروت	951	١١٥٥	تراجع
٥	جامعة الإمارات العربية المتحدة	1167	١٢١٧	تراجع
٦	جامعة القاهرة	1203	١٢٠٦	ثبات
٧	الجامعة الأمريكية بالقاهرة	1306	١٥٧٤	تراجع
٨	جامعة النجاح بفلسطين	1308	١٧٠١	تقدم
٩	الجامعة الأردنية	1507	١٨٧٨	تراجع
١٠	جامعة السلطان قابوس	1678	١٨٦٩	تراجع
١١	جامعة المنصورة	1712	١٦٩٩	تقدم
١٢	جامعة دهوك	1717	٨٨٢٨	تراجع
١٣	جامعة بيرزيت	1775	١٨٣٤	تراجع
١٤	جامعة الملك فيصل	1776	٢٢٢٥	تراجع
١٥	جامعة أسيوط	1810	١٩٢٤	تراجع
١٦	جامعة قطر	1881	٢٢٢٣	تراجع
١٧	جامعة عين شمس	2125	١٨٨٧	تقدم
١٨	جامعة اليرموك	2165	٢٤٣٦	تراجع
١٩	جامعة القسطنطينية	2168	٣٢٢٥	تراجع
٢٠	الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة	2213	٣٧٢٧	تراجع
٢١	جامعة الخرطوم	2275	٢٤٩٦	تراجع
٢٢	جامعة القديس يوسف ببيروت	2332	٢٤٩٣	تراجع
٢٣	الجامعة الاردنية للعلوم والتكنولوجيا	2335	٢٢٨٥	تقدم
٢٤	جامعة طيبة	2385	٣٣٠٥	تراجع
٢٥	الجامعة الهاشمية	2388	٢٧٨١	تراجع
٢٦	الجامعة الاسلامية بغزة	2428	٢٩٨١	تراجع
٢٧	الجامعة الامريكية بالشارقة	2447	٢٨٣٣	تراجع
٢٨	جامعة ابو بكر بلقيد تلمسان	2454	٣٨٥٦	تراجع
٢٩	جامعة الكويت	2499	١٨٧١	تقدم
٣٠	جامعة بنها	2573	٤١١٧	تراجع
٣١	جامعة نجران	2584	٢٨٧٦	تراجع
٣٢	كلية التقنية العليا بالإمارات	2614	٣٢٧٣	تراجع
٣٣	جامعة أم القرى	2621	٢٠١٣	تقدم
٣٤	الجامعة الامريكية بلبنان	2630	٣٠٤٨	تراجع
٣٥	جامعة قاضي عياض بالمغرب	2631	١١٧٤١	تراجع
٣٦	معهد هواري بومدين للتكنولوجيا	2684	٢٩٧١	تراجع
٣٧	جامعة الملك خالد	2855	٢٩٥١	تراجع
٣٨	جامعة الزقازيق	2864	٢٩٤٧	تراجع
٣٩	جامعة الإسكندرية	2867	٢٨٩٦	ثبات
٤٠	جامعة القدس العربية	2919	٢٨٩١	تقدم
٤١	جامعة العلوم والتكنولوجيا محمد بوضياف	3052	٣٤٥٣	تراجع
٤٢	جامعة زايد	3125	٣٣٠١	تراجع
٤٣	جامعة بغداد	3160	٥٥٧٠	تراجع
٤٤	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	3208	٢٥٢٤	تراجع
٤٥	جامعة البحرين	3232	٣٠٤١	تقدم
٤٦	جامعة الشارقة	3266	٣٠٤٦	تقدم
٤٧	جامعة فيلادلفيا الاردن	3316	٣٠٩٨	تقدم
٤٨	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	3356	٤٢٩٩	تقدم
٤٩	جامعة الاخوين بالمغرب	3358	٤٤٨٠	تراجع
٥٠	جامعة البتراء	3377	٣١٦٠	تقدم

المصدر : http://www.webometrics.info/en/Arab_world

◄◄ أن الجامعات العربية ما زالت بعيدة عن أفضل(١٠٠) جامعة على مستوى العالم، بيد أن هناك سعيا حثيثا من الجامعات السعودية للوصول لنادي

المائة لأفضل جامعات العالم، حيث حصلت جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز على ترتيب متقدم في النسخة الأخيرة للتصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (شانغهاي ٢٠١٣.) في الترتيب(١٥١-٢٠٠) و(٢٠١-٣٠٠)،وحصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على ترتيب متقدم عالميا في تصنيف(كيو إس) في النسخة الأخيرة ٢٠١٣-٢٠١٤ ، حيث جاءت في الترتيب(٢١٦) عالميا، تلتها الجامعة الأمريكية ببيروت في الترتيب(٢٥٠) ثم جامعة الملك سعود في الترتيب(٢٥٣) والجامعة الأمريكية بالقاهرة في الترتيب(٣٤٨).

- الغياب شبه التام عن تصنيف (التايمز) حيث لم يظهر في التصنيف في نسخته الأخيرة ٢٠١٣- ٢٠١٤ إلا جامعتين فقط من المملكة العربية السعودية وهما جامعتي الملك عبدالعزيز، والملك سعود.
- لم يدخل في نادي الألف جامعة على مستوى العالم في أحدث نسخة لقائمة تصنيف(ويبمتركس- يوليو ٢٠١٣) إلا جامعتين فقط من المملكة العربية السعودية وهما جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز، مع وجود تراجع كبير في الترتيب لعدد من الجامعات العربية في هذا التصنيف.

- **المحور الخامس : أسباب تراجع الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات :**

في ضوء التحليل السابق لمعايير ومؤشرات نظم التصنيفات العالمية للجامعات ،ووضع الجامعات العربية في تلك التصنيفات يمكن الخروج بنتيجة مفادها: تراجع حاد للجامعات العربية خاصة في تصنيف(شانغهاي) و تصنيف(التايمز) ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب جوهرية تتمثل في الآتي (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،٢٠٠٨، ١٧٠).(اليونسكو،٢٠٠٩، ٥٠):

- مؤشر عدد الطلاب الدارسين في مرحلة التعليم العالي لكل أستاذ جامعي: وهو يمثل أحد المعايير التي يستند اليها التصنيف الانجليزي للجامعات،فتشير البيانات المتوفرة أن هذه النسبة بلغت في السودان ٣٨ طالب/أستاذ في الكليات الحكومية خلال العام الدراسي ٢٠٠٣- ٢٠٠٤، أما في مصر بلغت هذه النسبة للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بالمتوسط للكليات الحكومية للعلوم الأساسية والتطبيقية نحو ١٠ طلاب/ أستاذ(تراوحت ما بين ٦ للزراعة،٧ للطب، ٩ للعلوم الأساسية، ٣٥ للهندسة) بينما بلغت لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية ما نسبته ٨٤ طالب/ أستاذ(تراوحت ما بين ٣٤ لكليات التربية،٦٧ للآداب، و١٦٣ للإدارة والاقتصاد، و٤٥٥ للعلوم القانونية)، وفي تونس بلغت هذه النسبة ١٨ طالب/ أستاذ للعاميين الدراسيين ٢٠٠٦/٠٧-٢٠٠٨/٠٧. وفي الأردن بلغت هذه النسبة ٢٠ طالب/أستاذ للكليات العملية ترتفع الى ٣٠ لكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية
- مؤشر عدد أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالميا: وهو معيار أساسي في تصنيفات(شانغهاي، وكيو اس، والتايمز، وتايلند) ويرتبط هذا المؤشر بعديد من مؤشرات الأداء المتشابكة على صعيد التعليم العالي في الدول العربية مجتمعة والتي لها تأثير مباشر على هذا المؤشر، وأهمها (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،٢٠٠٨، ١٧١) :

- ✓ نقص عدد الدوريات العلمية العربية: حيث لاتتجاوز(٥١٤) دورية. منها(١٥٩) دورية في مصر فقط، مقابل(١٣٨٨٣) دورية في اليابان، وتعاني معظم الدول العربية من ضعف شديد سواء في إصدارات الدوريات العلمية أو الحصول على الأجنبية منها وخاصة الدوريات العلمية المحكمة، وجدير بالذكر أن عدد الأبحاث الصادرة من مصر والمنشورة في الدوريات الدولية بلغ(٩٠٠) بحث خلال عام(٢٠٠٨) مقابل(٤٤١) بحثا خلال عام ٢٠٠٧.
- ✓ تواضع الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية: حيث بلغ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 0.2% مقارنة بنحو 1.4% كمتوسط الإنفاق عالميا(بما يمثل ٧ أمثال إنفاق الدول العربية على البحوث والتطوير). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة بلغت ٣,٨٪ و ٢,٦٪ و٢,٨٪ و٢,٦٪ في كل من السويد وسويسرا واليابان وكوريا الجنوبية وأمريكا على التوالي، و٢,٤٪ في كل من المانيا واسرائيل بما يعادل ١٢ مرة أكثر من متوسط ما تنفقه الدول العربية مجتمعة.
- ✓ نقص عدد مراكز الأبحاث في الدول العربية: حيث بلغ إجماليها(٥٥٠) مركزا، منها ١٠٤ مركزا في مصر وحدها، ويعد هذا العدد قليلا مقارنة بما يتوافر في واحدة من الدول المتقدمة مثل أمريكا واليابان.
- ✓ انخفاض حجم القوى البشرية العلمية في الدول العربية مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، فعلى سبيل المثال لا الحصر بلغ حجم القوى البشرية العلمية في مصر نحو(٥٦٠) باحثا لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة من عدد السكان، ونحو(٤٦٠) باحثا/١٠٠٠٠٠ نسمة في تونس، مقابل (٤٩٠٦) باحث/١٠٠٠٠٠ نسمة في اليابان، و(٢٤٤٨) باحث/١٠٠٠٠٠ نسمة في فرنسا، و(٣٦٧٦) باحث/ ١٠٠٠٠٠ نسمة في أمريكا.

كما يلاحظ أن الأبحاث العربية غالبا ما تتسم بالفردية، وغياب روح الفريق،وضعف ارتباطها بالواقع وخطط التنمية حيث تنصب في المقام الأول على تحسين الوضع العلمي والمالي لعضو هيئة التدريس، وعادة ما يكبل عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية بمهام التدريس على حساب مساهماته البحثية،حيث لاتتجاوز نسبتها(٥٪) من جملة أعبائه مقابل(٣٣٪) من جملة أعباء هيئة التدريس في بعض جامعات الدول المتقدمة. (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية،٢٠٠٨، ١٧٠)

ويؤكد ما سبق (صائغ،٢٠١١، ٣٥). بقوله أن البحث العلمي ضعيفا في الجامعات العربية ويركز على الجانب النظري الفلسفي البعيد عن الجوانب التطبيقية في مختلف المستويات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والتربوية، فهى أبحاث للترقية فقط وقد تكون تكرارا لما توصل إليه الآخرون.

- ضعف الإنتاج العلمي في مجال ترجمة الكتب العلمية ونقل اصدارات التقنية إلى اللغة العربية، حيث تشير البيانات إلى أن ما يترجمه بلد مثل تركيا في فترة عام يفوق في مجمله ما تترجمه الدول العربية مجتمعة في ذات الفترة.

- نقص عدد وثائق براءات الاختراع التي تمثل أحد المصادر المهمة للمعلومات العلمية.
- غياب شبكات المعلومات بين الدول العربية يحول دون تبادل المعلومات العلمية ونتائج الأبحاث مما يؤدي الى تكرار الأبحاث وهدر الطاقات البحثية العربية.
- هجرة العقول العربية، حيث تتميز تلك العقول بكونها نادرة الاختصاص وذات مهارات متميزة، الأمر الذي لا يؤثر فقط على جودة التعليم الجامعي بل يؤثر سلبا على تراكم المعرفة وتحقيق التنمية.

- مؤشر عدد الطلبة الحاصلين على درجة الدكتوراه: لاتزال الجامعات العربية جامعات موجهة نحو التعليم، ولم تتقدم في مجال التحول نحو تطوير الدراسات العليا ذلك أن طلبة الماجستير يشكلون ٥,٤٪ فقط، وطلبة الدكتوراه ١,٣٪ من أصل خمسة ملايين طالب أمكن حصر الدرجات العلمية التي يتابعونها خلال العام ٢٠٠٨، حيث كان هناك ٦٣,٩ ألف طالب مسجلين في شهادة الدكتوراه، و٢٧٣,٢ ألف طالب مسجلين في شهادة الماجستير.
- مؤشر البنية التحتية وقلة فرص البحث العلمي: ويتخذ ذلك عدة أشكال منها: التوسع في البرامج ولا سيما الدراسات العليا التي تقل متطلباتها البحثية من مختبرات وكوادر بشرية، والتي تؤثر سلبا على جودة البحوث في الجامعات العربية.
- مؤشر التفاعل البحثي مع مؤسسات الإنتاج والصناعة: حيث يوجد ضعفا بين المشاريع البحثية في الجامعات العربية وبين المؤسسات الصناعية والانتاجية من جهة، وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.(اليونسكو،٢٠٠٩، ٥٠).
- مؤشر النشر الإلكتروني :وفقا للتصنيفات العالمية للجامعات لوحظ أن النشر الإلكتروني يعد من العوامل الأكثر أهمية في التقييم، إلا أن الجامعات العربية تعاني جملة تحديات بهذا الشأن ، من أهمها (عبدالعال،٢٠١١):
  - ✓ الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية، فما هو متاح في شكل إلكتروني لايمكن مقارنته بما تختزنه المكتبة العربية من مؤلفات ومعارف.
  - ✓ المحتوى الأكاديمي والعلمي، فالدوريات العلمية المحكمة او المتخصصة التي تنشرها الكليات ومراكز البحوث تعاني من مشاكل متعددة في شكلها التقليدي، وعلى الرغم من مبادرة بعض الجامعات العربية بنشر اعداد من هذه المجلات رقميا من خلال شبكة الانترنت؛ إلا أن هذا المجهود لايقارن بحجم العدد الكلي للدوريات العربية المحكمة(في حدود ٣٠٠٠ دورية)، على جانب آخر تمثل إشكالية إتاحة قاعدة معلومات للرسائل والاطروحات الجامعية مشكلة اخرى خاصة فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لعملية النشر والملكية الفكرية والحقوق الموزعة بين الباحث والمشرف والجامعة.
  - ✓ محرك البحث العربي، توجد محاولات لتشغيل محرك بحث عربي قوي يجاري ماهو متاح في لغات أخرى كالإنجليزية والفرنسية والصينية ... إلا انها لم يحالفها التوفيق.

- **المحور السادس** : **مقترحات تحسين مستوى تصنيف الجامعات العربية عالميا** :

في ضوء ما تم عرضه في المحاور السابقة ؛ يري الباحث أن الجامعات العربية يجب أن تبادر باتخاذ عدة خطوات إجرائية للتقدم في التصنيفات العالمية للجامعات، تتمثل في الآتي:

- **أولا** : **تصنيف شنغهاي الصيني** :

إن تصنيف جامعة شنغهاي جياو تونج الصينية هو الأهم والأكثر شمولا وفي الحقيقة فإن التصنيفات الأخرى تعتمد بشكل أساسي على تصنيف الجامعة الصينية، ولكي ترتفع رتبة الجامعات العربية وتدخل ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم ينبغي أن تتبع الإجراءات التالية :

- تشجيع خريجي وأعضاء هيئة التدريس من الجامعات على البحث العلمي في مختلف المجالات والتخصصات العلمية .
- التطلع للتنافس على جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة نوبل، ميداليات فيلد العالمية للرياضيات.
- الاهتمام بنتائج الأبحاث العلمية، الأبحاث المنشورة في المجلات العلمية رفيعة المستوى.
- تشجيع النشر العلمي للنتائج الأبحاث العلمية للجامعات العربية. بحيث يكون نشر المقالات والأبحاث في المجلات العلمية العالمية وخاصة التابعة للتصنيف العالمي لمؤسسة طومسون (ISI) في مجالات الطبيعة والعلوم والعلوم الاجتماعية والإنسانية، ويفضل النشر في أكثر من مجال من مجالات تصنيف (ISI)العالمي للمجلات العلمية. ويؤخذ في الاعتبار نوع وثراء المادة العلمية المنشورة.
- زيادة إنفاق الجامعة على البحث العلمي.

- **ثانيا** : **تصنيف تايمز – كيو اس** :

توجد عدة إجراءات التي تؤدي إلى ارتفاع ترتيب الجامعات العربية في تصنيف(تايمز كيو إس)تتمثل في:

- الاهتمام بالبرامج الأكاديمية في المجالات الخمسة الأساسية وهي (العلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، والعلوم الحيوية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية).
- تشجيع أساتذة الجامعة على نشر البحوث العلمية في المجلات العالمية والاهتمام بجدة البحث العلمي، وربط ترقيات منسوبيها بجودة المخرجات البحثية وارتباطها بالمؤسسات الإنتاجية.
- التزام الجامعات بجودة العملية التعليمية وجودة التدريس فيها من حيث نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة في الجامعة .
- الاهتمام بتأهيل الخريجين الجامعيين لسوق العمل، وتعزيز وتنمية:
  - ✓ طاقاتهم الإبداعية والابتكارية.
  - ✓ إمكاناتهم التحليلية .
  - ✓ القدرات اللغوية التي يمتلكونها .
  - ✓ سلوكياتهم الوظيفية.

- التعاقد مع أفضل الأساتذة الدوليين من مختلف أرجاء العالم في الجامعات العربية. والاهتمام بمعيار الإنتاجية العلمية لمن يتعاقد معهم من أعضاء هيئة التدريس كمعيار أساس في التعاقد، بحيث يتم التركيز على استقطاب الأعضاء ذوي الإنتاج العلمي المنشور في أوعية عالمية معتبرة (citation Indexed Journal) لدى جهات التصنيف العالمية.
- جذب وتشجيع الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات العربية.
- الاهتمام بتحسين (تخفيض) نسبة أستاذ إلى طالب، حيث إنه من المؤشرات المعطاة وزناً في التصنيفات العالمية، وخاصة تصنيف QS، وذلك من خلال زيادة أعضاء هيئة التدريس مقارنة بأعداد الطلبة، مع أهمية ملاحظة نوعية الزيادة، بحيث لا تؤثر سلباً على معيار جودة البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

- **ثالثا : تصنيف التايمز :**

من أهم معايير تصنيف التايمز جودة البحث العلمي ونشر نتائجه في مجلات ذات مستوى علمي متميز، من هذا المنطلق يمكن للجامعات العربية اتخاذ إجراءات لتفعيل معايير تصنيف التايمز من أهمها:

- الاستفادة من طلبة البعثات العلمية الدارسين في الجامعات المتقدمة في العالم، وذلك عن طريق نشر أطروحاتهم مع المشرف العلمي خلال دراستهم،أو بعد الانتهاء منها في مجلات علمية مرموقة، ووضع أسماء جامعاتهم على البحث، وعنوان جامعتهم، وبذلك يسهم هذا الإجراء في رفع السمعة العلمية للجامعة التي ينتمون إليها، وإعطاء الباحثين العرب خبرة في كيفية كتابة ونشر البحوث عالميا، وإعطاء الباحثين الثقة والخبرة لنشر البحوث في المستقبل.
- تقديم حوافز لمن يقومون بنشر بحوثهم العلمية في المجلات العلمية المصنفة عالمياً وفقا لتصنيف هيئة Thomson Reuters (ISI) والذي يصنف المجلات وفقاً للسمعة العالمية والمراجعات الرصينة ولمعامل التأثير Impact Factor (IF) أو في المجلات المميزة والعريقة مثل (Nature) أو(Science) أو ما يعادلهما، أو يقومون بتأليف كتب أو فصول في كتب تنشر من قبل دار نشر عالمية، أو يقومون بتسجيل براءات اختراع عالمية، أو تم الاستشهاد ببحوثهم عالميا.
- عقد شراكات بحثية مع مؤسسات الانتاج والصناعة.
- اجراء بحوث تشاركية مع جامعات عربية وأجنبية .

- **رابعا : تصنيف ويبمتركس** : Webometrics

توجد عدة إجراءات تؤدي إلى ارتفاع رتبة موقع الجامعات العربية عالمياً تتمثل في الاتي:

- محركات البحث العالمية: ينبغي العمل على مواكبة موقع الجامعة لتقنيات البحث في المحركات العالمية، و إدراج خرائط الموقع (sitemaps) في محركات البحث مما يسهل عملية الحصول على المعلومات

- الانتشار في أدلة البحث العالمية :ينبغي إدراج موقع الجامعة في أدلة البحث العالمية بمختلف تصنيفاتها مما يؤدي إلى انتشار الموقع لدى الباحثين والمهتمين.
- تفعيل صفحات أعضاء هيئة التدريس في المواقع الأكاديمية: يجب تفعيل صفحات أعضاء هيئة التدريس في المواقع الأكاديمية، إلى جانب فتح المجال أمام الموظفين الإداريين بإنشاء مواقع إدارية، وعقد ورشات عمل للتعريف بصفحات أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم على استخدامها، وتوفير الدعم الفني اللازم لأعضاء هيئة التدريس من أجل تفعيل صفحاتهم، وتنظيم مسابقات لأفضل عشرة مواقع لأعضاء هيئة التدريس من حيث عدد الصفحات وعدد الملفات بكل جامعة.
- الرسائل العلمية: يلزم توفير رسالة الماجستير والدكتوراه على الموقع كملفات كاملة بالإضافة إلى الملخصات العربية والإنجليزية.
- الوصف الوظيفي لموظفي الجامعة: ينبغي وضع فهرس الوصف الوظيفي في بوابة عن الجامعة مصنف حسب الدوائر والأقسام بالجامعات.
- مجلة الجامعة: يجب تفعيل مجلة الجامعة العلمية بتشجيع النشر العلمي للأبحاث العلمية المحكمة.
- الاهتمام بالملفات الثرية والغنية بالوسائط: رغم أن لغة Html هى اللغة الشكلية القياسية لصفحات الانترنت، إلا أن استخدام ملفات من نوعية (pdf) أو مايكروسوفت وورد (word) يكون أفضل نظرا لأنها تسمح بتوزيع جيد للوثائق والمعلومات.
- زيادة عدد الروابط بالجامعات والمؤسسات العلمية الأخرى.
- وضع المزيد من مبادرات تحسين أنظمة تقنية المعلومات في الجامعات العربية .
- تدعم الترابط الشبكي بين الجامعات العربية بما يعزز وجودها على الإنترنت ويساعد على التبادل البحثي بينها وبين بعضها البعض.
- استخراج وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات عن طريق الانترنت.
- زيادة كمية المواد البحثية المنشورة عميقة الأثر في مواقع هذه الجامعات على شبكة الإنترنت.
- زيادة عدد المواقع التي تؤدي إلى مواقع تلك الجامعات.
- تطوير موقع الجامعة من خلال عقد مسابقة لأفضل كلية من حيث كمية ونوعية المحتوى المتوفر في موقع الكلية .

- **المحور السابع** : **توصيات البحث** :

في ضوء ما تم عرضه في البحث الحالي؛ يمكن الخروج بمجموعة توصيات تهدف إلى تحسين ترتيب الجامعات العربية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات، وتتمثل فيما يلي:

- مراعاة نظم تصنيف الجامعات أنظمة التعليم المختلفة والاختلافات في البيئات والإمكانات والأغراض والمهام المختلفة للجامعات في دول الشمال والجنوب وفي أقاليم العالم المختلفة، بأن يتم تقسيم تصنيف الجامعات العالمي الموحد الحالي إلى تصنيفات متعددة ومقسمة على أساس إقليمي يراعي الخصوصيات ويتيح الفرصة الملائمة والمتكافئة للجامعات المتميزة

لتأخذ المكانة الملائمة في التصنيف الإقليمي للجامعات (Regional University Ranking) وهذا المقترح يمكن أن يحقق ما يأتي:

- ✓ استيعاب الخصوصيات والتنوع في البيئات المختلفة التي تعمل فيها جامعات الأقاليم المختلفة.
- ✓ إعطاء جامعات أقاليم الجنوب (كما هو الحال في الإقليم العربي الذي يضم الدول العربية). فرصة أفضل للظهور والمشاركة المتكافئة بعيدا عن الصيغة الغربية المتحيزة لتصنيف الجامعات العالمي، وبما يجعلها بمثابة معيار إقليمي (Regional Benchmark) لكل جامعات الإقليم بنفس الطريقة التي تكون فيها جامعة هارفرد معيارا أمريكيا أو حتى دوليا.
- ✓ تحقيق الانفتاح على معايير تقييم الجامعات في الأقاليم المختلفة والأدلة والفهارس المستخدمة في هذا التقييم.
- ✓ تحقيق الموازنة بين متطلبات البحث العلمي ومتطلبات التعليم الأكاديمي لإعداد الخريجين المهنيين المدربين لأغراض التنمية في أقاليم الجنوب.
- ضرورة عقد برامج ولقاءات توعوية بأهمية التصنيفات وفوائدها لتطوير أداء الجامعات العربية.
- الانفتاح على التجارب العالمية من خلال الأداء المقارن Benchmarking مع الجامعات التي تتصدر قائمة التصنيفات.
- بناء تصنيف عربي يراعي بيئة الجامعات العربية في معاييره ومؤشراته.
- ولكي ترتقي جامعاتنا العربية إلى افضل (٥٠٠) جامعة في العالم في التصنيف الأكاديمي للجامعات (شانغهاي)، وتصنيف (كيو اس)، وتصنيف (التايمز) ، وتصنيف (الويبمتركس)، يجب التأكيد على ما يلي:

- ✓ تبني أساليب حديثة في التدريس باللجوء إلى الوسائل المعلوماتية الحديثة وتكييف أساليب التدريس مع ذلك.
- ✓ اعتماد أساليب علمية حديثة في بناء المناهج، بحيث تتميز بمرونة في تغييرها لمسايرة التطورات المتسارعة.
- ✓ توفير التمويل الضروري للجامعة باعتبارها خيارا استراتيجيا مهما، وليس باعتبارها مجرّد مؤسسة للخدمات.
- ✓ توفير الوسائل والإمكانيات العلمية والتربوية الحديثة .
- ✓ الاهتمام بالأساتذة والباحثين والعمل على تلبية حاجاتهم المادية.
- ✓ الحفاظ على الكفاءات وتشجيع عودة المهاجرين منهم.
- ✓ حلّ مشاكل الطلبة وتوفير جو مناسب للدراسة.
- ✓ التشجيع على ربط الجامعة بمحيطها، وتوعية القطاع الصناعي والخدمي بأهمية التعاون مع الجامعة.
- ✓ العناية بتعليم اللغات الأجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية لكون غالبية ما ينشر هو بهذه اللغة. كما يجب تشجيع الباحثين ومساعدتهم على نشر أبحاثهم في المجلات العالمية باللغة الإنجليزية.
- ✓ زيادة ميزانية البحث العلمي وتوفير الدعم لمستلزمات البحوث التطبيقية، وتقديم حوافز ومكافآت الى الباحثين الذين ينشرون البحوث والكتب في دوريات عالمية.

- ✓ إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرسائل الماجستير والدكتوراه التي نوقشت في الجامعة وعرض نتائجها على الهيئات المعنية في المجتمع للاستفادة منها.
- ✓ تعميق التعاون مع الجامعات الأجنبية وزيادة عدد الطلبة الوافدين في الجامعات.
- ✓ اعتبار البحوث المنشورة باللغة العربية في مختلف المجالات العلمية، وأخذها في الحسبان عند تقويم الجامعات وتصنيفها.
- ✓ تدريب الكوادر الأكاديمية الوطنية في أرقى الجامعات الأجنبية مع استعارة أفضل الأساتذة وأكثرهم خبرة من جامعات الدول المتقدمة.
- ✓ قيام المنظمات أو المؤسسات التربوية في العالم العربي من إصدار تصنيف خاص بالجامعات العربية ،ويكون الهدف منه معرفة امكانيات كل جامعة،والرفع من مستوى الأداء والجودة في التعليم الجامعي.
- ✓ تشجيع واستقطاب الطلبة الأجانب للدراسة في الجامعات العربية.

- **المراجع** :

- الأحمدي، عائشة سيف(٢٠١٣)." التصنيف العالمي لجامعات الدارسين السعوديين في الخارج: الواقع والمأمول"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين: مجلد ٤، عدد(٢)، يونيو.
- ألتباخ، فيليب(٢٠١١)." التصنيفات الدولية للجامعات- إطلالة موسم التصنيف"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات.
- برقعان، أحمد محمد والقرشي، عبدالله علي(٢٠١٢)" حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات" المؤتمر العلمي الدولي (**عولمة الإدارة في عصر المعرفة**). لبنان: جامعة الجنان،١٥- ١٧ ديسمبر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي(٢٠٠٣) **تقرير التنمية الانسانية العربية" نحو إقامة مجتمع المعرفة"**، نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربية.
- البنك الدولي(٢٠١٠). **مراجعات لسياسات التعليم الوطنية- التعليم العالي في مصر**،منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- حميض، بشار.(٢٠١١). التصنيفات العالمية للجامعات أمر جدي أم مجرد فقاعة؟ **آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع،يناير- فبراير.
- صائغ، عبدالرحمن بن أحمد(٢٠١١). التصنيفات الدولية للجامعات- تجربة الجامعات السعودية"، **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات.
- صقر، أمل(٢٠١١). " الجامعات العربية في مواجهة التصنيفات العالمية"، **آفاق المستقبل**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة الثانية، العدد التاسع، يناير. فبراير.

- عبد الحميد، وائل شحاته(٢٠١٢). الجامعات العربية بين الجودة الشاملة وشهادات الجودة،**المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، اتحاد الجامعات العربية، مجلد(٥) عدد (١٠) ٢١٩.
- عبدالعال، عنتر محمد(٢٠١١). معوقات النشر الإلكتروني وعدم الاستفادة منه في الجامعات العربية: جامعة سوهاج نموذجا: دراسة ميدانية، Cybraria Journal ، عدد ٢٦.
- علي، آفاح داؤود (٢٠٠٣) الحلقات المفقودة في منهج إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، **الملتقى العربي لتطوير أداء آليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية**، حلب. الجمهورية العربية السورية.
- الفيصل، بسمان(٢٠١١)." التصنيفات الدولية للجامعات وموقف الجامعات العربية"،**المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس، وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(٢٠٠٨). **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، دولة الكويت.
- هادي، رياض عزيز(٢٠١٠)." الجامعات(النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية الاستقلالية)، **سلسلة ثقافة جامعية**، جامعة بغداد: مركز التطوير والتعليم المستمر، المجلد الثاني، العدد الثاني.
- وزارة التعليم العالي(٢٠١١). **الجامعات السعودية على الخريطة الدولية**، السعودية: وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات.
- اليونسكو(٢٠٠٩). إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة: ٥/٣١- ٦/٢ .
- الجامعة الأمريكية(٢٠١٢). **كيف تختار الجامعة الأمثل في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا- دليل عملي للطلبة وأولياء الأمور**، منشورات الجامعة الأمريكية بالشارقة.
- Aguillo, I. F. . Ortega, J. L and FernÃ¡ndez M.(2008). "Webometric ranking of world universities: Introduction, methodology, and future developments**,"** ***Higher Education in Europe,*** vol. 33.
- Baty, Phil(2010). The New Methodology of THE's World University Rankings, **Journal of International Higher Education**, Vol. 3, No. 4. October, 2010.
- Eccles, C. (2002): 'The Use of University Rankings in the United Kingdom', **Higher Education in Europe,** Vol. 27, No. 4.
- Federkeil, G (2002) 'Some aspects of ranking methodology – the CHE-Ranking in German universities'**, Higher Education in Europe**, XXVII (4): 389-97

- Feng, D. H. (2005): 'Some Personal Observations of the 2005 World Universities Ranking of Shanghai Jiao Tong University (SJTU)'. http://www.utdallas.edu/research.
- Filinov, N.B. & Ruchkina, S. (2002). The ranking of higher education institutions in Russia: Some methodological problems**. Higher Education in Europe**, 27(4),.
- Huang,Mu-Hsuan(2011). A Comparison of Three Major Academic Rankings for World Universities: From a Research Evaluation Perspective**, Journal of Library and Information Studies** 9:1 (June 2011).
- Ismail, Muhammad.(2008).Ranking of Universities. **2nd International Conference on Assessing Quality in Higher Education**, 1st – 3rd December, 2008, Lahore – Pakistan.
- Jati,Handaru(2012). Comparison of University Webometrics Ranking Using Multicriteria Decision Analysis: TOPSIS and VIKOR Method, **World Academy of Science, Engineering and Technology** 71.
- Jobbins, D (2002) The Times Higher Education Supplement – League tables in Britain: An insider's view', **Higher Education in Europe**, XXVII (4).
- Jun-ping Qiu, Ruixian Yang, Rongying Zhao(2010). Competition and Excellence: Ranking of World-class Universities 2009 and Advance of Chinese Universities**, Journal of Library and Information Studies** 8:2 (December 2010) p.11-27.
- Kobayashi,Testuo.(2010). **"**The University Ranking" of Asahi Shimbun Publications". **Journal of International Higher Education,** Vol. 3, No. 4.
- Liu ,Nian Cai and Cheng, Ying.(2005). The Academic Ranking of World Universities, **Higher Education in Europe**, Vol. 30, No. 2, July 2005.
- Cai , Liu Nian (2008) "Academic Ranking of World Universities : Methodology and Problems", www.arwu.org/rank/2006/ARWU%20200706.ppt (7/15/2008)

- Liu, N. C. & Cheng, Y. (2005): 'Academic Ranking of World Universities: Methodologies and Problems', **Higher Education in Europe**. Vol. 30, No 2.
- Lombardi,John &others .(2005). The Top American Research Universities, **An Annual Report From The Lombardi Program on Measuring University Performance**, The Center at the University of Florida.
- Marginson ,Simon(2007). Global university rankings: where to from here? **Asia-Pacific Association for International Education** ,National University of Singapore, 7-9 March 2007.
- Marginson,Simon.(2007). Global University Rankings: Implications in general and for Australia**, Journal of Higher Education Policy and Management.**Vol.29,No.2, July.
- OECD (2011), **Education at a Glance 2011: Highlights, OECD Publishing**.
- http://dx.doi.org/10.1787/eag_highlights-2011-enWang, Q and. Cheng, Y, &. Liu, N.C (2012) Building World-Class Universities: Different Approaches to a Shared Goal, **Global Perspectives On Higher Education ,** Vol,25**.**
- Rauhvargers,Andrejs (2011).Global University Rankings and their impact, **EUA Report on Rankings**, Belgium.
- Saisana ,Michaela and D'Hombres, Beatrice(2008**). Higher Education Rankings: Robustness issues and Critical Assessment, European** Commission Joint Research Centre , Centre for Research on Lifelong Learning (CRELL), Italy.
- Sancho, José M. Gómez and Esparrells, Carmen Pérez(2012). **International Higher Education Rankings at a Glance: How to Valorise the Research in Social Sciences and Humanities**? The University of Zaragoza & The Autonomous University of Madrid, Spain
- Sanoff, Alvin P.(2007), The *U.S. News* College Rankings: A View from the Inside,in: **College and University Ranking Systems Global Perspective And American Challenges,** Institute For Higher Education Policy , Washington, DC

- Siwinski, W. (2002). ‘‘**Perspectiv** – Ten Years of Rankings’’, **Higher Education in Europe**, 27 (4) .
- van Raan, Anthony F.J.(2005). Challenges in Ranking of Universities**,** Invited paper for **the First International Conference on World Class Universities**, Shanghai Jaio Tong University, Shanghai, June 16-18, 2005.
- http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking/region/asia.
- http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings/2013#sorting=rank+region=71+country=+faculty=+stars=false+search=http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html
- http://www.webometrics.info/en/Previous_editions
- http://www.webometrics.info/en/Arab_world.

****